

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et
de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم
التسيير

رقم المذكرة: SGMF70

مذكرة التخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:

إدارة مالية.

الموضوع

أدوات التحليل المالي الحديثة ودورها في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الوطنية
لانجاز القنوات KANAGHAZ.

الأستاذة المشرفة

✓ صيوذة إيناس.

من إعداد الطلبة :

✓ زموري إيمان.

✓ ورياشي مريم

دفعة:

السنة الجامعية: 2022_2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ فَجَاءَهُ بِالنَّدَى
مِنْ الْمَاءِ حَمِئًا



الشكر والتقدير

الحمد لله نعمده و نستعينه على فضله و عطاءه و نسأله أن يرزقنا العلم النافع
والعمل الصالح.

كلمة شكر و عرفان إلى من أثار لنا طريقنا في انجاز هذا العمل. كل الشكر و التقدير و العرفان
للأستاذة الفاضلة _ إيناس صيودة_ الذي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، و الذي لم يتأخر في
تقديم النصح و التوجيه و الإرشاد، و لم يتبخل بأي جهد أو علم. كما نتوجه بوافر التقدير و الامتنان
لأساتذة العلوم الاقتصادية لجامعة بومرداس على ما قدموه من عطاء

للحصول على هذه الدرجة العلمية. أيضا نشكر كل إدارات _ للمؤسسة الوطنية لانجاز القنوات
KANAGHAZ - على دعمهم لنا و نخص بالذكر المؤطر " كيتوس حكيمة " و حطاب هاجر "

دون أن يفوتنا بالشكر كل من ساعدنا في انجاز

هذا العمل من قريب أو من بعيد.

وإلى كل من وجهنا و شجعنا و ساعدنا و لو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

إلى التي تعيد بعث القلب نقيًا صافيا كصلوات النفس المتألقة لغد جميل من أعوام وأنت
حدائق الروح وشذى النفس.

ربي يشافيك الأم الحبيبة.

إلى من قهر الظروف وتحدى الصعاب وكان نعم الأب الصديق من شجعنا وكان بجانبنا في
السراء والضراء.

إلى من زرع في القلب الحب وسقاه من بحر الأخلاق وعلمنا أن الحياة جهاد وللعلم صلاح
وعلمنا معنى الصبر وعزة النفس.

الأب العزيز.

إلى أستاذة تخصصنا بالأخص المشرف وكل الطلبة.

نسأل المولى عز وجل أن يوفقنا إلى ما يحب ورضى.

إيمان

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

إلى التي تعيد بعث القلب نقيا صافيا كصلوات النفس المتألقة لغد جميل من أعوام وأنت
حدائق الروح وشذى النفس.

الأم الحبيبة.

إلى من قهر الظروف وتحدى الصعاب وكان نعم الأب الصديق من شجعنا وكان بجانبنا في
السراء والضراء.

إلى من زرع في القلب الحب وسقاه من بحر الأخلاق وعلمنا أن الحياة جهاد وللعلم صلاح
وعلمنا معنى الصبر وعزة النفس.

الأب العزيز.

إلى أستاذة تخلصنا بالأخص المشرف وكل الطلبة.

نسأل المولى عز وجل أن يوفقنا إلى ما يحب ورضى.

مريم



فهرس المحتويات

فهرس المحتوى :

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتوى
VI	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
XV	قائمة الإختصارات والرموز
- ب -	مقدمة
01	الفصل الأول: الأسس النظرية لأدوات التحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
03	المطلب الأول: مفهوم الأداء.
06	المطلب الثاني: الأداء المالي.
09	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.
15	المبحث الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي
15	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
17	المطلب الثاني: أنواع ومصادر معلومات التحليل المالي
30	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي التقليدي
40	المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي.
41	المبحث الثالث: التحليل المالي الحديث.
41	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي الحديث.
42	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي الحديث.
43	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي الحديث.
51	المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.
55	تمهيد:
56	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأهمية المعلومات المالية في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2017 - 2019).
56	المبحث الأول: تقديم عامة للمؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ.

56	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ.
58	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة وميادين نشاطها وإمكانياتها.
59	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ.
68	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للفترة (2017-2019).
68	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للفترة (2017-2019).
71	المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة KANAGHAZ.
75	المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة KANAGHAZ.
75	المبحث الثالث: تحليل وقياس الأداء المالي لمؤسسة KANAGHAZ للفترة (2017-2019).
76	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
79	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.
80	خلاصة الفصل الثاني.
87	خاتمة.
91	قائمة المراجع.
98	الملاحق.



قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات الأداء .	06
02	شكل الميزانية.	22
03	جدول حسابات النتائج.	23
04	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.	28
05	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة.	29
06	وسائل الدفع.	60
07	وسائل النقل.	60
08	وسائل الجر.	61
09	وسائل الاسمنت المسلح.	61
10	وسائل الضغط والهواء.	61
11	وسائل الحفر.	61
12	وسائل إنتاج الطاقة (توليد الطاقة).	62
13	وسائل الضخ والتخزين.	62
14	وسائل الأنابيب.	63
15	جانب الأصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة KANAGHAZ.	69
16	جانب الخصوم الميزانية المحاسبية لمؤسسة KANAGHAZ.	70
17	الميزانية المختصرة لسنة 2017.	71
18	الميزانية المختصرة لسنة 2018.	71
19	الميزانية المختصرة لسنة 2019.	72
20	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة(2017-2018-2019)	75
21	رأس المال العامل بطريقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.	76
22	رأس المال العامل بطريقة الفرق الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.	77
23	رأس المال العامل الخاص.	77
24	رأس المال العامل الإجمالي.	77
25	رأس المال العامل الأجنبي.	78
26	احتياج رأس المال العامل.	78
27	الخزينة.	78
28	نسبة السيولة العامة.	79
29	نسبة السيولة السريعة.	79
30	نسبة السيولة الجاهزة.	80
31	معدل دوران مجموع الأصول.	80
32	معدل دوران الأصول المتداولة.	81

81	معدل دوران المدينين .	33
82	معدل دوران الدائنين .	34
82	نسبة التمويل الخارجي .	35
83	نسبة التمويل الدائم .	36
84	نسبة التمويل الخاص .	37
84	نسبة الاقتراض (المديونية) .	38



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل تخطيطي يوضح الإطار العام لعملية تقييم الأداء المالي.	10
02	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية لانجاز القنوات.	64
03	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كنگاز جانب الأصول لفترة (2017 - 2019).	73
04	. التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كنگاز جانب الخصوم لفترة (2017 - 2019).	74



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول حساب النتائج للفترة (2017-2018).	98
02	جدول حساب النتائج للفترة (2018-2019).	99
03	جدول تدفقات الخزينة.	102
04	جانب الأصول للميزانية للفترة (2017-2018).	104
05	جانب الخصوم للميزانية للفترة (2018-2019).	106
06	جانب الأصول للميزانية للفترة (2017-2018).	107
07	جانب الخصوم للميزانية للفترة (2018-2019).	109



قائمة الرموز
والاختصارات

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار/الرمز	المعنى
FR	رأس مال العامل
BFR	احتياج رأس مال العامل
TR	الخبزينة
Rn	قيمة المخزونات الفعلية
RP	قيمة المخرجات المتوقعة
RM	المخرجات
Mr	المدخلات
R.O.A	العائد على الأصول
R.O.E	العائد على حقوق المساهمين
R.O.I	العائد على الاستثمار
W.C	رأس مال العامل
ERS	ربحية السهم
DPS	الربحية الموزعة
BV	القيمة الدفترية للسهم
FAIR.V	القيمة العادية للسهم

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أدوات التحليل المالي الحديثة المتمثلة في الأدوات الكمية والنوعية، ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا بإسقاط الدراسة على مؤسسة كغاز خلال الفترة (2017-2019-2020)، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي التقليدية، وإبراز العجز الذي توصلت إليه هذه الأدوات مع الإشادة بضرورة تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة في المؤسسة الاقتصادية لما تحققه من تطور للمؤسسة وسهولة تحقيق أهدافها المنشودة في أقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وإضافة إلى ذلك إمكانية تقييم أسهم المجمع بالقيمة العادلة والتنبؤ بالمستقبل المالي للمجمع في المدى المتوسط والبعيد .

كما وجدنا أن للمجمع القدرة على تمويل نفسه ذاتيا إذا تم استخدام الأرباح المتحصل عليها بطريقة جيدة كما لا ننسى دور الشركاء الخاص الوطني والأجنبي في تطور مؤسسة كغاز وإدخال عليه العديد من التكنولوجيات الجديدة .

الكلمات المفتاحية:

– أدوات التحليل المالي الحديثة ، تقييم الأداء المالي، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé de l'étude:

Cette étude vise à identifier les outils modernes d'analyse financière représentés dans les outils quantitatifs et qualitatifs, et leur rôle dans l'évaluation de la performance financière de l'institution économique, et ceci en abordant l'étude sur la société de réalisation de canalisation « KANAGHAZ SPA » au cours de la période (2017-2018-2019), en utilisant des outils d'analyse financière traditionnels, et en mettant en évidence le déficit que Pour lui, ces outils font l'éloge de la nécessité d'appliquer des outils modernes d'analyse financière dans l'institution économique en raison du développement de l'institution et de la facilité à atteindre ses objectifs possible et au coût le plus bas possible, en plus de la possibilité d'évaluer leur mère plus largement à la juste valeur et de prédire l'avenir financier du complexe à moyen et long terme .

Nous avons également constaté que le collectionneur a la capacité d'autofinancer sa propre faillite et d'utiliser ensuite les bénéfices obtenus d'une

bonne manière, comme nous l'appelons la lumière du shan, le minerai du wali, et de même dans le développement de « KANAGHAZ SPA ». Cire, et de l'introduire dans l'amendement des technologies modernes.

Salutations: outils modernes d'analyse financière – Évaluation de la performance financière
– L'institution économique.



المقدمة العامة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الأساس الذي يدور حوله أي اقتصاد، كونها ترتبط بمجموعة من الوظائف تساعد في تحقيق وحدة المؤسسة، كما تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق أهدافها وزيادة ربحيتها واستمرار نشاطها، وللوصول إلى ما تسعى إليه المؤسسة فإنها تلجأ إلى دراسة وضعيتها المالية وذلك باستعمال وسائل وتقنيات تساعد على معرفة الوضعية المالية لها ومن بين الوسائل المستعملة وأهمها التحليل المالي.

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت المؤسسات الاقتصادية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى كشوفها المحاسبية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات والنسب المختلفة.

يعتبر التحليل المالي من أكثر مجالات علوم التسيير تطورا، حيث يلعب هذا الفرع دور المنسق بين مجموع مجالات علوم التسيير الأخرى، كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات، والمقارنة بين نتائجها) وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية، و مع التطورات والتقلبات التي طرأت عليه حاول الباحثون الوصول إلى أدوات حديثة تمكن من القياس الجيد لأداء المؤسسة باعتبار أن الأدوات التقليدية المتعارف عليها أصبحت غير فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة كونها لا يمكن أن تساهم في معرفة الإستراتيجية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل، وهذا ما أدى إلى الحاجة إلى استخدام أدوات حديثة لتقييم الأداء المالي ومن بين الأدوات التي تم التوصل لها هي القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة التي تعتمد في أساسها على خلق القيمة للمؤسسة، حيث تؤثر بشكل ايجابي على أداء المؤسسة المالي.

1 - إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

2 - التساؤلات الفرعية:

ومنه تنقسم هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- فيما تكمن حدود الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي ؟
- ما هي أدوات التحليل المالي الحديث وكيف يتم استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

- هل القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة الاقتصادية "كنغاز" توفر المعلومات الكافية التي من شأنها تسهيل عملية التحليل المالي الحديث؟

3 - فرضيات البحث:

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية طرحنا الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يقتصر التحليل المالي التقليدي في دراسة وضعية المؤسسة في المدى القصير
- الفرضية الثانية: تساهم أدوات التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية.
- الفرضية الثالثة: القوائم المالية لمؤسسة الاقتصادية كنغاز توفر معلومات كافية للقيام بالتحليل المالي الحديث.

4-أسباب اختيار الموضوع:

الجانب الشخصي: يمكن الاهتمام الشخصي للموضوع في ما يلي:

- أخذ بعض الأفكار المسبقة بشكل عام عن الموضوع من خلال الاختصاص المدروس.
- الميول الشخصي للموضوع والاطلاع على بعض المواضيع المرتبطة به؛
- نظرا لأهمية التحليل المالي في محاسبة المؤسسات الاقتصادية.

الجانب العلمي: تتلخص دوافع الجانب العلمي في ما يلي:

- حداثة الموضوع محل الدراسة.
- قلة الدراسات البيداغوجية بخصوص التحليل المالي الحديث.
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع يتميز بمحاذة.

5- أهمية الدراسة: تكمن الدراسة في إبراز نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية و تقييم وضعها المالي في مدى البعيد مع وضع الخطط المستقبلية و إمكانية اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

6- حدود الدراسة:

- الإطار الموضوعي للدراسة: نظرا لتشعب موضوع التحليل المالي قمنا بالتركيز في دراستنا على دور أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- الإطار الزمني والمكاني: تمت الدراسة في المؤسسة كنغاز في حدود سنتين أي الفترة الممتدة من 2017 إلى

2019

7- المنهج المتبع: للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تطلب منا الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث نتبنى المنهج الوصفي لتقاسم نظرة شاملة للتحليل المالي التقليدي والحديث والتعرف على آليات العمل به وتحديد المراحل التحليلية التي يمر الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتستخدم المنهج التحليلي المقارن في مقارنة النتائج وتحليلها، وكذا مقارنة الدراسة القائمة مع الدراسات السابقة التي تشمل نفس الموضوع .

8- أدوات البحث:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث .
- الأطروحات والمجلات .

9- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الإلمام بكافة جوانب الموضوع لكبر حجمه وتشعبه .

- صعوبة تطبيق المنهج الحديث للتحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

10- الهدف من الدراسة:

- التعرف على الأدوات الحديثة المستخدمة في التحليل المالي.
- إبراز دور الأدوات الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي.
- محاولة إسقاط الجانب النظري على أرضية الواقع ، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مجموعة من الأدوات الحديثة في التحليل المالي؛ - التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالتحليل المالي.
- الهدف الرئيسي للتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

11- هيكل الدراسة:

لبلوغ الأهداف المسطرة تم تقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي فقد خصص الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والذي تفرع بدوره إلى ثلاث مباحث، أدرج في المبحث الأول ماهية التحليل المالي التقليدي حيث برز فيه مفهوم التحليل المالي التقليدي وأنواعه وأدواته ومنهجيته، أما المبحث الثاني فتكلم عن ماهية التحليل المالي الحديث والذي تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول التحليل المالي الحديث وكذا أهميته وأهدافه بالإضافة إلى الأدوات الحديثة للتحليل المالي والجهات المستفيدة منه ، أما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية كما تعرفنا فيه عن الأداء المالي وتقييم الأداء المالي.

يهدف الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة كنفغاز فمن خلاله تم إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي كما قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تناول نظرة عامة حول المؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فعمل على عرض القوائم المالية، أما المبحث الثالث فتخصص في دراسة الجانب التطبيقي تحليل وقياس الأداء المالي لمؤسسة وإبراز تفسير النتائج .



الفصل الأول

تمهيد :

أمام التطور التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية داخل القطاع الاقتصادي أصبح الاهتمام بموضوع تقييم الأداء بواسطة التحليل المالي أهمية بالغة وهذا راجع إلى دوره الفعال في الكشف عن الحقيقة المالية للمؤسسة، ويعتبر التحليل المالي من أساليب المهمة في تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية وهذا راجع إلى أهميته في إبراز نقاط القوة ومواطن الضعف في استغلال الموارد المتاحة، والمساعدة في اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها بهدف تحسين الأداء وضمان الاستمرارية.

يتضمن الفصل الأول مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، كما يتطرق أيضا الإطار النظري للتحليل المالي التقليدي والحديث وأدوات كل منهما بالإضافة إلى أهمية وأهداف التحليل المالي وكذا المنهجية المتبعة وأنواعه

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يؤكد الفكر المالي على أهمية تقييم وتحليل مدى كفاءة وفعالية الأداء المالي والتي تمثل مؤشر مهما على حسن سير العمل وكفاءته داخل المؤسسة، تقييم الأداء هو قياس للتأكد من أن الأداء المالي الفعلي يوافق معايير الأداء المحددة فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق الأهداف المنشودة .

المطلب الأول: مفهوم الأداء في المؤسسة

إن تحديد تعاريف و مفاهيم دقيقة للمصطلحات و الاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، و من بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً و شاملاً لمصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عديدة كالكفاءة و الفعالية و الإنتاجية لتعتبر كمفردات له، و إعطاء تعريفاً وحيداً و الاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب هذه الدراسة.

أولاً: تعريف الأداء

إن الأداء لغة يقابل الكلمة اللاتينية *performare* التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، و التي اشتقت منها الكلمة المرسومة الانجليزية *performance* التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه. و قد اقتصر مفهوم الأداء عند الكثير من الباحثين، حيث يرى بعضهم أنه يعني " قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله".¹

- كذلك يعرف *khemakhem* . A الأداء انه: "تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيم بفعل يساعد على الوصول الأهداف المسطرة".

نلاحظ من هذا التعريف إن الأداء يتجسد في القيام بأعمال وأنشطة و مهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات و الأهداف من طرف إدارة المؤسسة.²

- كما يعرف الأداء بأنه " المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجوده العمل المقدم من طرفه".³

- إن مفهوم الأداء يشير إلى انجاز العامل لهدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة و يتجه الكثير من

¹ - عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية: مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، العدد الأول، نوفمبر، 2001، ص86.

² - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2010، ص218.

³ - حسن راوية، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص209.

الباحثين إلى التمييز بين السلوك و الانجاز والأداء يرون أن السلوك يعبر على ما يقوم به العامل من أعمال في المؤسسة التي يعمل بها أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو من إنتاج بعد أن يتوقف العامل من العمل حيث أن الأداء هو التفاعل بين السلوك و الانجاز معا.

- يمثل المفهوم المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للإعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.
- نشاط تسعى جميع الأطراف في المؤسسة إلى تعزيزه.
- عبارة عن تداخل العوامل الشخصية و العوامل البيئية و هذا يفسر طبيعة الأداء المعقدة.
- مفهوم يعبر عن مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق أهدافها وكذلك دالة لكافة أنشطة المؤسسة.
- محصلة تفاعل بين ثلاثة محددات رئيسية و هي: الدافعية الفردية، و المناخ أو بيئة العمل و القدرة على انجاز العمل¹.
- كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة و الفعالية (الجودة، الوقت و التكلفة و هناك من يضيف المرونة و سرعة رد الفعل، الإبداع....) و قد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية و لتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك اتفاق أكبر.
- من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الأداء وهو تحقيق الأهداف والمهام والخطط المسطرة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة، بمعنى أدق الأداء هو الكفاءة والفعالية معا.²

ثانياً: مكونات الأداء :

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية و هم الفعالية، الكفاءة، والإنتاجية. أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل و تسيرها بشكل جيد و عليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

¹- جليلية بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .، ص50.

²حسن الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي، عمان، الأردن، 2006 ، ص 222.

2- الفعالية

يرى الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة. و تعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، و تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح.

تعريف الفعالية حسب vincent plauchet ينظر الكاتب إلى الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب و الوصول إلى النتائج المرتقبة.¹

نقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.²

الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها و الأهداف المنجزة فعليا و تقاس الفعالية بالنسب التالية:

$$\text{الفعالية} = Rn / Rp$$

حيث: Rn قيمة المخرجات الفعلية.

Rp قيمة المخرجات المتوقعة.³

2-الكفاءة: تعريف الكفاءة حسب vincent plauchet تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات و النشاط الكفاء و هو النشاط الأقل تكلفة.

كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.

$$\text{الكفاءة} : Mr / Rm$$

حيث: Rm المخرجات.

Mr مدخلات.⁴

¹ - شيخ الداوي، مرجع سابق، ص 218.

² - لهام يحيياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت (عين التوتة) باتنة، مجلة 3 الباحث، عدد الخامس، ورقة، 2007، ص 46.

³ - لشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 219.

⁴ - نفس المرجع، ص 220.

3-الإنتاجية: تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها و هي تستعمل لتباين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المحققة.¹

الإنتاجية تعتبر مقياس للكفاءة التي تسمح بها للمؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات و بالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر خلال فترة زمنية محددة.²

جدول رقم (01): مكونات الأداء

البيان	الفرق	الأداء
الفعالية	ضرورة تحقيق الأهداف المخططة بغض النظر عن الوسائل المستعملة.	أداء كفاء و غير فعال: عدم تحقيق الأهداف مع استخدام أمثل للموارد
الكفاءة	الأخذ بعين الاعتبار قيمة الموارد المستخدمة.	أداء فعال و غير الموارد المستخدمة كفاء: عدم تحقيق الأهداف مع سوء استعمال الموارد.
الإنتاجية	استخدام أقل قدر ممكن من الموارد وتحقيق الأهداف.	منخفضة. مرتفعة.

المصدر: نصر الدين النمري، تحليل و خلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية و دوره في تقييم و قيادة الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015، ص 108.

المطلب الثاني: الأداء المالي.

إن للأداء المالي عدة مفاهيم كونه يساهم في معرفة مدى نجاح المؤسسة وفي هذا المبحث سنحاول معرفة مفهومه وكذا أهدافه التي يسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى ذكر المؤشرات التقليدية الخاصة به ومعرفة حدودها. كما انه للقيام بأداء مالي جيد يتطلب الأمر تقييمه لذلك سنتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وكذا الخطوات الخاصة به، مع ذكر بعض المفاهيم الإدارية الحديثة وأثرها على الأداء المالي.

أولاً: الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة،

¹ - عدون ناصر دادي، مراقبة التسيير و الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية للنشر، الجزائر 1999، ص6.

² - مجيد محمد كرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار الماهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص32.

ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

ومما سبق فإن الأداء المالي:²

• أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

• أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.

• أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

• أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

تعتبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.³

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص45.

² - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 2002، ص37.

³ - موسى نوفل، تقييم أداء الشركاء الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة 1991- 2000، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، المفرق، 2002، ص20.

حيث إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:¹

- (1)- يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- (2)- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات. ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات. وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

¹ - دونالد ووترز، 101، طريقة لتطوير أداء الشركات، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع مصر، 2002 ، ص17.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة "تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا".¹

تقييم الأداء المالي هو "نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات".²

ومن هنا يمكن استنتاج تعريفا لتقييم الأداء المالي والمتمثل فيما يلي:

هو نظام متكامل يعمل على قياس نتائج المؤسسة المحققة وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة والعمل على تحسين أدائها المالي.

ويعرف أيضا بأنه "هو مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي... إلخ خلال فترة زمنية محددة ومدى مهاراتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى".³

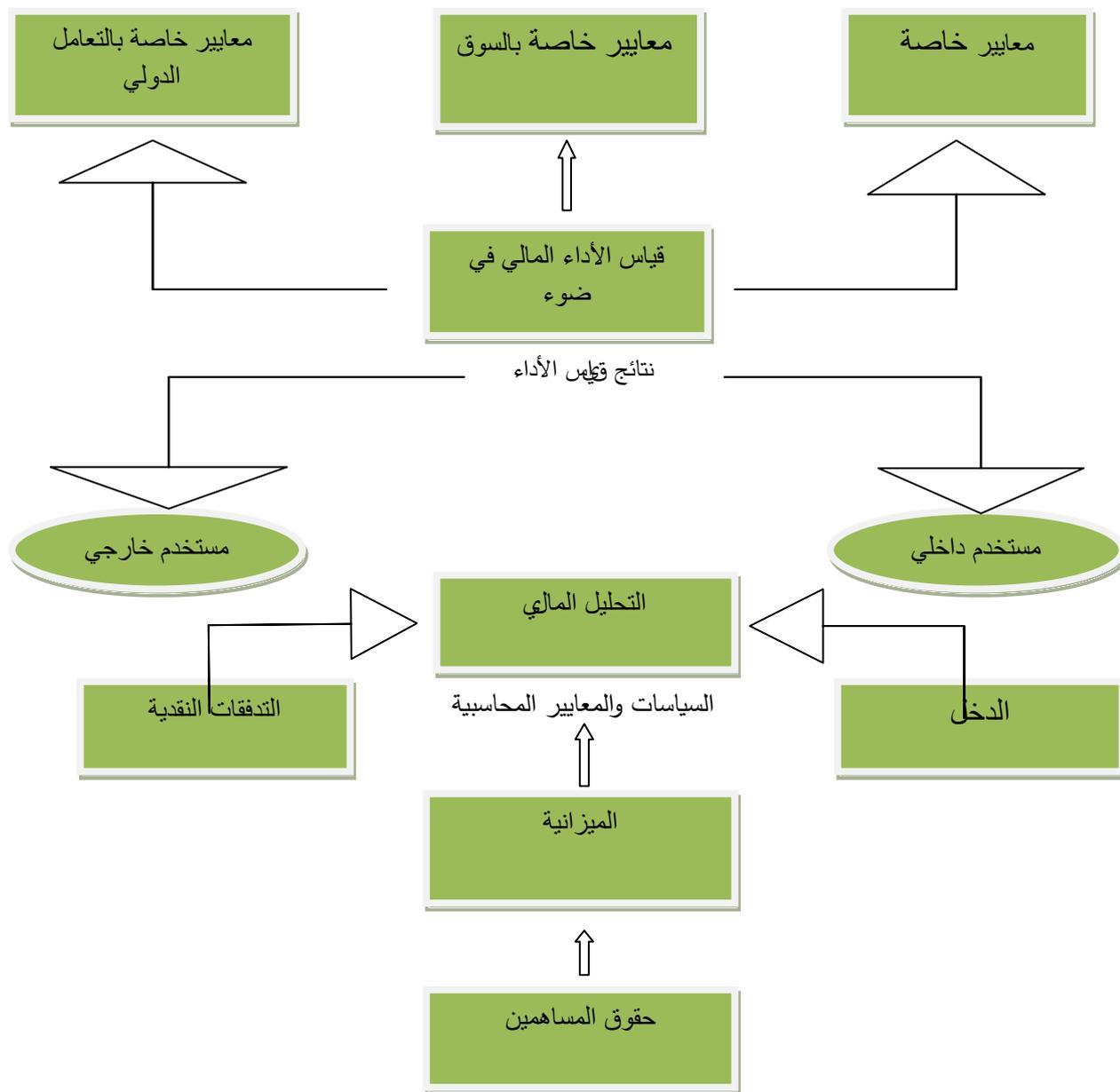
¹ - رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مؤشرات تقييمه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 25.

² - زاهد صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل ، 2011، ص 20.

³ - مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ومن التعاريف السابقة نستنتج الإطار العام لعملية تقييم الأداء المالي الموضح في الشكل التالي:

شكل تخطيطي: يوضح الإطار العام لعملية تقييم الأداء المالي.



المصدر : عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، شهادة ماجستير تخصص إدارة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص96.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

أولا : أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

يشكل تقييم الأداء المالي أهمية بالغة للمؤسسات، و يمكن توضيح هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:¹

1. يوفر تقييم الأداء المالي معلومات حول سير العمليات في المؤسسة لتحقيق الأهداف، وبالتالي يساعد على تركيز الجهود صوب تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات السليمة.
2. يساهم تقييم الأداء المالي في تحسين الاتصالات الداخلية في المؤسسة بين الموظفين، وكذلك الاتصالات الخارجية مع العملاء، فهذا يؤدي إلى تكوين مناخ إيجابي داخل المؤسسة يؤثر إيجابا على العمليات التي تتم داخلها وخارجها.
3. تقديم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة أول بأول.
4. يمكن أن يبين تقييم الأداء المالي أن المؤسسة تحقق أهداف اجتماعية وتقدم حلول للعديد من المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى تلبية العديد من الحاجات والمطالب الاجتماعية.
5. يساعد تقييم الأداء المالي في وضع الخطط التدريبية واختيار لبرامج التدريب المناسبة وكذلك تحديد الأقسام والأفراد الذين هم بحاجة إلى تدريب .
6. المساعدة في اندماج وانخراط الموظفين في المؤسسة.
7. إن عملية تقييم الأداء المالي تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمؤسسة، حيث أنها توفر مدخلاً واضحاً للتركيز على الخطة الإستراتيجية للبرنامج فضلاً عن غاياته ومستوى أدائه، كما أن التقييم يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل.
8. يمكن تقييم الأداء المالي من تركيز الاهتمام على ما يجب إنجازه ويحفز المؤسسات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن التقييم يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف، وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف يكون بمقدور المؤسسة أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات التي تعيدها إلى مسارها المنشود.
9. تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات وعملية إيصالها إلى العملاء.
10. يمكن تقييم الأداء المالي من الحصول على صورة واضحة حول فاعلية وكفاءة البرامج والعمليات والأفراد.

¹ - بوقابة زينب، التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات -NCA-Rouiba"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص90.

ثانيا : أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تهدف عملية تقييم الأداء المالي تحقيق ما يلي:¹

- الوقوف على مستوى إنجاز الأنشطة في الوحدة الاقتصادية.
 - الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية.
 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في نشاط الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك بقياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبيًا وإيجابيًا.
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وتحقيق عائد أكبر بتكاليف أقل ونوعية جيدة.
 - تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالإعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع وصولاً للتقويم الشامل.
 - تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة.
- الفرع الثالث: خطوات ومتطلبات تقييم الأداء المالي.

أولاً: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل عدة نجعلها في ما يلي:

- 1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.
- 2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.
- 3- إجراء عملية التقييم: باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للمؤسسة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

¹ - مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره ص 32.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات: متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.¹

ثانيا: متطلبات عملية التقييم المالي.

من أجل القيام بعملية تقييم الأداء المالي هناك مجموعة من المتطلبات الضرورية التي تسعى المؤسسة إلى تحديدها و توفيرها من أجل تقييمه من مختلف الجوانب المؤثرة عليه:

1- مقومات عملية تقييم الأداء المالي:

تتطلب سلامة عملية تقييم الأداء المالي مراعاة عدد من الاعتبارات و إرساء بعض المقومات الضرورية لإجراء العمل التقييمي على أحسن وجه، و التي من أهمها نذكر ما يلي:

- **وظائف مالية محددة:** تمارس الوظيفة المالية المحددة من أجل تحقيق أهدافها المالية لأن القصور في إحدى تلك الوظائف سيؤدي حتما إلى حدوث الانحراف عن الأهداف المراد تحقيقها، فانه يتعين على القائم بعملية تقييم الأداء، تشخيص دور مختلف الوظائف الممارسة من أجل تحديد مدى مساهمة كل وظيفة في تحقيق الأهداف، و من ثم التمكن من تشخيص و تحديد مواطن الخلل في حالة حدوثه بدقة.
- **تقارير متكاملة:** إن تطور القوائم المالية و جعلها أكثر انسجاما مع احتياجات الإدارة المالية و مختلف أصحاب المصالح مع المؤسسة للمعلومات، يعتبر من أهم الاعتبارات المؤثرة على سلامة عملية تقييم الأداء، لأن القوائم المكيفة بحسب احتياجات عملية التقييم من شأنها أن تسهم في تسهيل و تعزيز دقة هذه العملية، و لهذا يجب العمل على تطوير الأنظمة المحاسبية التقليدية، و الارتكاز على القوائم المعدة وفقا لمبادئ الأنظمة المحاسبية المالية لأنها الأكثر تعبيراً عن الواقع الاقتصادي و المالي الحقيقي.
- **مؤشرات مترابطة:** نتيجة لترابط الأداء المالي بالكثير من العوامل غير المالية المؤثرة على الأهداف المالية، فقد أصبح على نظام تقييم الأداء المالي تبني مؤشرات أخرى غير مالية في توجيه الأداء نحو الأهداف المالية بفاعلية.
- **المقارنة المعيارية:** تعتبر المؤشرات المعيارية هامة لتقييم درجة تحقق الأهداف المسطرة لأن من خلالها يمكن إجراء المقارنة و تحديد قيمة الانحراف الحقيقي الحاصل فيه، فمن بين المؤشرات المعيارية نجد مؤشرات الأداء المحقق في فترات سابقة و التي تعكس الأداء التاريخي، و أيضا يمكن الاعتماد على مؤشرات خاصة بالمؤسسات الأخرى الناشطة في السوق لتحديد مدى التقارب بين مستوى أداء المؤسسة الداخلي و المستوى السائد خارجيا.

¹ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي، ديسمبر 2018، ص:282؛ ص:283.

2- ضرورة تعدد المؤشرات:

من بين أنواع الرئيسية للمؤشرات الضرورية لتقييم الأداء نذكر:

- المؤشرات المحاسبية:

يرتبط هذا النوع من المؤشرات بالنتيجة الصافية المحققة من قبل المؤسسة وسواء إن بقيت في صيغتها الإجمالية أو نسبة إلى بند معين و استعملت لأغراض التعبير عن الأداء، حيث تشتمل هذه الفئة أيضا على المؤشرات ذات الطابع النسبي التي تفسر المردودية المحققة، و هذا على غرار مردودية الأموال الخاصة و العائد رأس المال المستثمر أو كما يسمى المردودية الاقتصادية.

- المؤشرات الاقتصادية:

يهدف هذا النوع لأغراض الموازنة بين المردودية المحققة و درجة المخاطرة المصاحبة لأي استثمار للأموال، حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان المردودية المطلوبة من قبل موردي الأموال للتعويض عن مستوى المخاطر الاقتصادية المحيطة بأموالهم، و من أهم مؤشرات التقييم الاقتصادي نجد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يأخذ في الحسبان المعدل العائد المطلوب، و ذلك على اعتبار أنه يقوم على أساس استبعاد جميع تكاليف رأس المال الذي استعملته المؤسسة.

- المؤشرات السوقية:

يحتوي هذا النوع المؤشرات التي تهدف إلى تقييم أداء المؤسسات في السوق المالية و التي تركز على مفهوم القيمة السوقية الإضافية المحققة من قبل المؤسسة في السوق المالية، و تشمل هذه الفئة على مؤشرات عديدة و متنوعة، و هذا على غرار العائد الإجمالي على الأسهم و مؤشر القيمة السوقي المضافة، و هما مؤشران يعكسان مدى نجاح المؤسسة في خلق قيمة إضافي للمساهم.¹

¹ - نصر الدين النمري، تحليل و خلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية و دوره في تقييم و قيادة الأداء المالي ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015، ص42، ص43.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي.

للتحليل المالي دور هام في وقتنا الراهن لما يكتسبه من أهمية من خلال الكشف عن المركز المالي للمؤسسة والوضعية المالية لها أي مدى قدرتها على الاستمرارية في السوق.

ففي كل مؤسسة يلجأ المدير إلى طلب تحليل شامل وكامل عن الوضعية الاقتصادية للمؤسسة وإمكانيتها وحالتها المالية، إذ يعتبر التحليل تقنية من تقنيات الأخرى التي تتطلب معرفة معمقة وهي دوماً في تطور مستمر، ويعتبر من المواضيع الهامة التي تناولتها الدراسات الاقتصادية واهتمت بها، التحليل المالي هو عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات القوائم المالية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي.

سننتظر في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم التحليل المالي.

أولاً: نشأة التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين سنة 1929 - 1933 فسنة 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، حيث أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد لتوجيه الأموال وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات التي بحاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.¹

¹ عبد الستار الصباح، سعود العامري، " الإدارة المالية (أطرحة نظرية وحالات العملية)"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص19.

ثانياً: مفهوم التحليل المالي.

إن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

حيث يوجد عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

- "التحليل المالي يتمثل في معالجة و دراسة المعلومات المالية المرتبطة بالمؤسسة، بهدف القيام بتشخيص وضعيتها المالية وتحديد نقاط القوة و الضعف بها و الفرص و التهديدات والتي يمكن أن تؤثر عليها سلباً أو إيجابياً".¹

- "التحليل المالي هو دراسة و تقييم المركز المالي في فترة زمنية معينة قد تكون في الماضي أو الحاضر، بالاستناد على مختلف الوثائق المحاسبية والبيانات الاقتصادية و المالية المرتبطة بنشاطها وحالتها خلال هذه الفترة، بهدف الوصول لتقييم مختلف السياسات الداخلية التي تؤثر على ربحية المؤسسة و مدى ملاءمتها المالية وقدرتها على تحقيق المردودية، و هذا من خلال دراسة توازنها المالي وسياسات الاستثمار والتمويل و درجة المخاطر و السوق بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية".²

- "التحليل المالي عبارة عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عمليات اتخاذ القرارات في تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".³

- كما عرف التحليل بأنه: "النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية والبيانات المالية من أجل تفسير الاتجاهات والعلاقات على نحو ثابت، ويتصل التحليل في جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح وفحص والتنبؤ بالمعلومات".⁴

ومن تعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل:

إذا التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر و التوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009، ص ص : 13- 14.

² - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16.

³ - خالد توفيق الشميري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 54.

⁴ - طارق عبد العال حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص 474.

وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أنواع و مصادر معلومات التحليل المالي:

نتطرق في هذا المطلب إلى أنواع ومصادر التحليل المالي:

أولاً: أنواع التحليل المالي

تعددت أنواع التحليل المالي إذ يعتبر كل نوع مكملاً للنوع الآخر وتتبع هذه الأنواع عن تويب البيانات بناء على أسس مختلفة أهمها:

1- من حيث طبيعة البيانات والمعلومات: حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة وبيانات مدققة أو غير مدققة، فالبيانات المالية قد تكون تم تدقيقها أو لم تدقق بعد أو من حيث نشر البيانات من عدمه، وتنقسم البيانات إلى بيانات منشورة وبيانات لم تنشر بعد.

2- من حيث الأسلوب المتبع: هناك عدة أساليب متبعة نذكر منها التحليل بالنسب المالية والتحليل بأسلوب المقارنات وأسلوب التحليل بأرقام القياسية، واستخدام الطرق الرياضية والإحصائية.

3 - من حيث القدرة التي يغطيها التحليل المالي:

أ- التحليل المالي قصير الأجل: حيث يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل ويستفاد منه بقياس قدرة المؤسسة ولمجازاتها ويعتبر أداة تخطيط قصير الأجل ويهتم بهذا النوع من التحليل البنوك والموردون .

ب- التحليل المال طويل الأجل: حيث يغطي فترة مالية طويلة الأجل ويستفاد منه بقياس قدرة المؤسسة وانجازاتها بأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة من ديون كالفروض وفوائدها عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح ويهتم بهذا من النوع من التحليل المستثمرين والمقرضين.

4- من حيث الهدف من التحليل المالي: وينقسم تبعاً للهدف منه إلى تحليل بغرض تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها م قصيرة وطويلة الأجل، ولغرض تقييم ربحية المؤسسة وتحليل التدفقات النقدية وتقييم كفاءة إدارة المؤسسة¹.

5- من حيث البعد الزمني للتحليل المالي: هناك عدة أساليب وأدوات يتم استخدامها وهي:

¹ - أسامة خالد أبو الرب، اثو التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في بنوك الكويت ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الدراسات العليا، 2016، ص 47.

أ- التحليل العمودي: وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه.

ب- التحليل الأفقي: ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين.¹

6- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

أ- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.²

7- من حيث الجهة القائمة بالتحليل المالي:

أ- التحليل الداخلي: هو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء التحليل لها وقد يقوم به موظف واحد أو قسم معين أو إحدى الإدارات.

ب- التحليل الخارجي: هو التحليل الذي تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة، ويهتم بهذا التحليل البنوك والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.³

ثانيا: مصادر المعلومات التحليل المالي:

تنقسم مصادر معلومات التحليل المالي إلى مصادر داخلية تتمثل أساسا في البيانات و الكشوفات المحاسبية للمؤسسة و مصادر خارجية تتمثل في المؤشرات و المعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي و المالي باختلاف الأهداف و المقاصد المراد الوصول إليها.

1 -الميزانية المالية:

1 1 - تعريف الميزانية المالية:

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تقدم موجودات و التزامات المؤسسة في شكل واحد

¹ - عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006 عمان، الأردن، ص188.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع السابق، ص31.

³ - أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية، مذكرة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة ال البيت، 2015، ص11.

أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض و تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.¹

1-2- عناصر الميزانية المالية:

تتكون الميزانية المالية من شقين، شق الجانب المدين و يتمثل في الأصول، و شق الجانب الدائن و يتمثل في الخصوم.

➤ الأصول

تترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة و مبدأ السنوية كمقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، و العناصر التي تتحول خلال السنة إلى سيولة، و حسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ - الأصول غير المتداولة (الثابتة):

تتمثل في الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة لفترة طويلة، أي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة و تتميز بأنها تأخذ وقت طويل للتسييل و منها ما هو غير قابل للتسييل.²

• مخزون الأمان:

و هو المخزون الأدنى الذي يجب أن يضمن للمؤسسة الاستمرارية في نشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، و هو احتياطي لتأخر التمويل بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.

• حقوق على الاستثمارات:

أن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة و سندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات مالية لدى مؤسسات أخرى لأكثر من سنة.

¹ - شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص77.

² - عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية 3 العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص2.

• الكافلات المدفوعة:

يعتبر هذا العنصر من القيم التي تدفعها المؤسسة للغير و التي تزيد مدتها عن السنة يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- القيم الثابتة المعنوية: شهرة المحل، قيم معنوية أخرى... الخ.

- القيم الثابتة المادية: الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى... الخ.

- القيم الثابتة المالية: سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات و حقوق مماثلة، قروض و أصول مالية غير متداولة.

ب- الأصول المتداولة:

هي الأصول التي تستعملها المؤسسة في دورة واحدة ونجد:²

• قيم الاستغلال (المخزونات):

حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة فهي تعتبر المركز الأول للأصول المتداولة، و تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد و اللوازم، المنتجات التامة و النصف المصنعة و قيد التنفيذ... الخ مطروحا منها مخزون الأمان

• القيم القابلة للتحقيق

تشمل جميع حقوق المؤسسة لدى الغير، مثل الزبائن، مدينون آخرون، سندات التوظيف، سندات المساهمة التي لا تتجاوز السنة.

• القيم الجاهزة:

هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة و تشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي و البنكي أي حسابات الخزينة (الموجبة) و ما يعادله.

➤ الخصوم:

تترتب عناصر الخصوم على أساس الإستحقاقية و مبدأ السنوية و تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين الأولى تمثل الأموال الدائمة و الثانية في الديون القصيرة الأجل.³

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 77.

² - مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 22.

³ - رفس المرجع، ص 23.

أ - الأموال الدائمة:

هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها و تشمل:

ب - الأموال الخاصة

تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، و تشمل رأس المال المطلوب، رأس المال الغير المطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقييم و المؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها، نتيجة الدورة .

الخصوم غير المتداولة (غير جارية):

هي الديون التي لا تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة و تشمل ديون و قروض مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات و إيرادات مقدمة و الخصوم المماثلة.

الخصوم المتداولة (الجارية):

هي عبارة عن ديون قصيرة الأجل الموجهة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال و الالتزامات الراهنة التي يتوقع تسديدها خلال 12 شهر الموافقة للدورة المحاسبية ، و تشمل الموردين و الحسابات الملحقه، الضرائب، دالتون آخرون، حسابات الحزينة (السالبة) و ما يعادلها.¹

1 2 - شكل الميزانية

جدول رقم (02): شكل الميزانية

الأصول	الخصوم
الأصول الغير المتداولة	الأموال الخاصة
تثبيات معنوية	رأس المال المطلوب
أعباء تطوير التقييم الثابتة	رأس المال غير مطلوب
أنظمة الإعلام الآلي	علاوات و احتياطات
رخص مركبات التجارة	فرق إعادة التقييم
فارق الاقتناء	نتيجة الدورة
قيم معنوية أخرى	رؤوس الأموال الأخرى
تثبيات مادية	
أراضي	الخصوم غير المتداولة

¹ - عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص 22.

قروض و ديون مالية ضرائب مؤجلة غير متداولة مئونات و منتجات ثابتة مسبقا	تهيئات أراضي مباني معدات و أدوات صناعية تثبيات مادية أخرى قيم ثابتة للتنازل تثبيات يجرى إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى ثابتة قروض و أصول مالية غير متداولة ضرائب مؤجلة على الأصول
مجموع الخصوم غير المتداولة	مجموع الأصول غير المتداولة
الخصوم المتداولة الموردين و الحسابات الملحقة الضرائب ديون أخرى الخزينة (السالبة) و ما يعادلها.	الأصول المتداولة محزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن مدينون آخرون الضرائب و ما شابه حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الخزينة
مجموع الخصوم المتداولة	مجموع الأصول المتداولة
المجموع العام للخصوم	المجموع العام للأصول

المصدر: مرجع سبق ذكره ، ص 25.

2 - جدول حسابات النتائج.

2 f - تعريف جدول حسابات النتائج

"ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوضعية، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، و معطيات السنة

المالية الحالية، و يتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء".¹

¹ - شعيب شنوف ، مرجع سابق، ص 28.

و يعتبر جدول حسابات النتائج وثيقة تلخيصية للأعباء و النواتج خلال الدورة المحاسبية الجارية.¹

2 2 - شكل جدول حسابات النتائج:

شكل رقم (03): جدول حسابات النتائج

البيانات	الملاحظات	السنة ن	السنة ن-1
رقم الأعمال			
التغير في المخزون (منتجات مصنعة+منتجات قيد التصنيع)			
إنتاج المؤسسة لذاتها			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية.....(1)			
مشتريات مستهلكة			
خدمات خارجية			
خدمات خارجية أخرى			
استهلاكات السنة المالية.....(2)			
القيمة المضافة.....(3)=(2)-(1)			
أعباء المستخدمين			
ضرائب و رسوم			
فائض الاستغلال الإجمالي.....(4)			
إيرادات وظيفية أخرى			
أعباء وظيفية أخرى			
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات			
النتيجة الوظيفية.....(5)			
إيرادات مالية			
أعباء مالية			
النتيجة المالية.....(6)			
النتيجة العادية قبل الضرائب.....(5)+(6)			
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية			

¹ - شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة بودواو، الجزائر، 2009 ،ص 79.

			الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية
			إجمالي إيرادات النشاط العادية
			إجمالي أعباء النشاط العادية
			النتيجة الصافية للنشاطات العادية.....(7)
			إيرادات استثنائية
			أعباء استثنائية
			النتيجة غير عادية.....(8)
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 82، 83.

يسمح تحليل النشاط الإنتاجي للمؤسسة و الذي غالبا ما يغطي دورة استغلال واحدة تشمل وظائف (تموين، إنتاج، بيع) تقاس بسنة مالية واحدة (قصيرة الأجل) تتضمن مختلف العمليات المالية للمؤسسة، من خلال تحليل نتيجة النشاط التي تعبر عن الفرق بين أعباء و إيرادات النشاط، و التي تصنف وفق ثلاث تقسيمات:

- التقسيم على الأساس الاستغلالي: الإيرادات و الأعباء التي لها علاقة بالنشاط الأساسي للمؤسسة.
- التقسيم على الأساس المالي: الإيرادات و الأعباء ذات الطابع المالي لها علاقة بنشاط المؤسسة.
- التقسيم على الأساس الاستثنائي: الإيرادات و الأعباء التي ليس لها علاقة بالنشاط الأساسي للمؤسسة.¹

2 3 - العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج :

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:

➤ إنتاج السنة المالية:

- ح/70 المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة و هو حساب يتفرع إلى حسابات فرعية.

- ح/72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا و ذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.

- ح/73 الإنتاج المثبت للأصول العينية و المعنوية.

- ح/74 إعانات الاستغلال.

¹ - عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص 27.

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنقوص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 70/\text{ح} + 72/\text{ح} + 73/\text{ح} + 74/\text{ح}^1$$

يخص هذا المؤشر المؤسسات التي تمارس نشاط تحويلي، صناعي أو الخدمية، إذ يقيس النشاط الاقتصادي للمؤسسة. لرصيد النتيجة السنة المالية عدة استخدامات أهمها اعتبار هذا الرصيد مؤشر للحكم على فعالية مجموعة من العناصر كقياس القدرة الإنتاجية للمؤسسة.²

استهلاك السنة المالية و يدخل فيه ما يلي:

- ح/60 المشتريات المستهلكة حيث عوض هذا الحساب كل من ح/60 بضاعة مستهلكه و ح/61 مواد و لوازم مستهلكة في المخطط المحامي الوطني.

- ح/61 الخدمات الجارية أي الخدمات المستلمة من الغير.

- ح/62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

استهلاكات السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

$$\text{أي استهلاكات السنة المالية} = 60/\text{ح} + 61/\text{ح} + 62/\text{ح}$$

➤ القيمة المضافة الاستغلال:

و هي عبارة عن الفرق بين الحاج السنة المالية و استهلاكات السنة المالية.

القيمة المضافة الاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاكات السنة المالية.

$$\text{أي: القيمة المضافة الاستغلال} = 70/\text{ح} + 71/\text{ح} + 71/\text{ح} + 72/\text{ح} + 73/\text{ح} + 74/\text{ح} - (60/\text{ح} + 61/\text{ح})$$

(ح/62*)

➤ إجمالي فائض الاستغلال:

و هو عبارة من القيمة المضافة الاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات

المماثلة أي:

¹ - اليزة طير، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علو التسبير، 2 جامعة البويرة، 2014، ص ص 25- 27

² - عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص 29

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{ح/63} - \text{ح/64}$$

➤ النتيجة الوظيفية:

و هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات الوظيفية الأخرى و مطروحا منه الأعباء الوظيفية الأخرى و كذا مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة و مضاف إليه استرجاع خسارة القيمة و المؤونات أي أن:

$$\text{النتيجة الوظيفية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{ح/78} - \text{ح/65} - \text{ح/68} + \text{ح/75}$$

➤ النتيجة المالية:

و هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتجات المالية و الأعباء المالية.

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح/67} - \text{ح/66}$$

➤ النتيجة العادية قبل الضريبة:

و هي مجموع كل من النتيجة الوظيفية و النتيجة المالية.

➤ النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

و ذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{ح/695 و 698} - \text{ح/692 و 693}$$

➤ النتيجة الغير عادية:

وهي النتيجة الغير العادية - ح/77 - ح/67 هي عبارة عن الفرق بين ح/77 عناصر غير العادية (منتجات) و ح/60 عناصر غير عادية (أعباء) .

➤ صافي نتيجة السنة المالية:

و هي عبارة عن جمع أو طرح النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة الغير عادية.

$$\text{صافي نتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + / - \text{النتيجة الغير عادية} \text{ } ^1$$

¹ - عدون ناصر دادي، مرجع سبق ذكره، ص40.

3 - جدول تدفقات الخزينة

3-1- تعريف جدول تدفقات الخزينة

يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخداماتها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاح التسيير المالي للمؤسسة.¹

هو من أهم القوائم المالية الواجب تحليلها للتعرف على الوضع المالي للمؤسسة، حيث يظهر هذا الجدول المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة و صافي التغير في أرصدها النقدية مع بيان مصادر و أوجه تلك المتحصلات و المدفوعات و يعرف كذلك على أنه: " أداة تحليلية متميزة و هامة تتجاوز نقائص التحليل، و تقوم على منظور ديناميكي و تبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة و نتائجها المستقبلية ".²

6- تبويب جدول تدفقات الخزينة:

يقصد بالتبويب بشكل عام هو وضع العناصر ضمن مجموعات بحيث تشترك كل مجموعة في صفة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى و ذلك لتحقيق أهداف معينة بمعنى أن المجموعة الواحدة تحتوي على مجموعة من العناصر التي تشترك في خصائص معينة.

- تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:

تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاطات التشغيلية هي التدفقات النقدية الناتجة عن النشاط الرئيسي المحقق للإيراد في المؤسسة.²

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:

تعرف التدفقات النقدية عن الأنشطة الاستثمارية على أنها تلك المتمثلة في حيازة الأصول الطويلة الأجل أو التخلص منها و غيرها من التوظيفات التي لا تدخل ضمن بنود النقدية المعادلة.³

هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل و تدفقات نقدية مستقبلية.⁴

¹ - عبد الوهاب رميدي، علي سماح، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، 2011، ص45.
² - أيمن الحائك، جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي FCS و دوره في تفعيل التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015، ص13.
³ - نفس المرجع، ص15.
⁴ - أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص139.

- التدفقات النقدية الناتجة عن النشاطات التمويلية:

عرفت على أنها تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل المتعلقة بالحصول على موارد التمويل الأصول، سواء من قروض أو من إصدار الأسهم و السندات.

3 f - شكل جدول تدفقات الخزينة:

جدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

البيان	ملاحظات	الدورة الحالية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية.			
التحصيل من الزبائن.			
المبالغ المسددة من الموردين - المستخدمين.			
فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة.			
ضرائب مدفوعة على النتيجة .			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية.			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية .			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية.			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية.			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة.			
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة.			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية.			
فوائد محصلة التوظيفات المالية.			
حصص و أقسام مقبوضة من النتائج.			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية.			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية.			
تحصيل النتائج من إصدار الأسهم.			
حصص و توزيعات أخرى.			
تسديد ديون و قروض أخرى.			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية.			

			مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة.
			تغير الخزينة خلال السنة المالية.
			الخزينة و شبه الخزينة في بداية السنة.
			الخزينة و شبه الخزينة في نهاية السنة.
			تغير الخزينة خلال السنة المالية.
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية.

المصدر: : شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره ص85.

الطريقة المباشرة تتطلب تحويل التدفقات النقدية الداخلة من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.¹

جدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة.

البيان	ملاحظات	الدورة الحالية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية . النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية . تعديلات و تصحيحات حول : إهلاكات و مؤونات التغير في الضرائب المؤجلة التغير في المخزون . التغير في حسابات الزبائن و حقوق أخرى. التغير في حسابات المورد و ديون أخرى. +/-قيمة التنازل، ضريبة صافية.			
تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية..(1)			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية . المدفوعات الخاصات باقتناء القيم الثابتة . التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة.			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية(2)			
تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية حصص مدفوعة للمساهمين . زيادة أو ارتفاع رأس المال.			

¹ - عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص 39.

			إصدار قروض . تسديد قروض
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية(3)
			الخزينة و شبه الخزينة في بداية السنة .
			الخزينة و شبه الخزينة في نهاية السنة.
			مؤشر تغير أسعار صرف العملات.
			تغير الخزينة خلال السنة المالية.

المصدر: شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 86 .

المطلب الثالث: الأدوات التحليل المالي التقليدي.

هناك العديد من الأدوات تستخدم في مجال التحليل المالي وتتفاوت هذه الأدوات فيما بينها حسب درجة التحليل المطلوبة وكذا مجالات استخدامها وتتقسم إلى أدوات كمية ونوعية.

أولاً- أدوات التحليل المالي الكمي التقليدي:

تعددت الأساليب التي يستخدمها التحليل المالي حسب ما تتوفر لديه من أدوات، وكذا الغاية التي يحددها التحليل المالي ومن أهم الأدوات ما يلي:

- 1- التحليل المالي بواسطة مقارنة القوائم المالية: يتم هذا الأسلوب باللجوء إلى مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس السنة كل منها معدة عن فترة زمنية مختلفة عن الأخرى، وذلك قصد التعرف على الاتجاه
- 2- الذي يتخذه أدائها من خلال ملاحظة التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية الواقعة بين القائمتين "1.

1-1- أسلوب التحليل الرأسي: ويسمى أيضا "التحليل العمودي" ويتضمن هذا التحليل نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى الرقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، وفي الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل العمودي عدة أشكال. ففي جانب الأصول قد ينسب أصل معين إلى أحد مجموعات الأصول، أو إجمالي الأصول، وذلك للتوصل إلى دلالة ذات معنى. أما في قائمة الدخل فيتم بنسبة أي عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى رقم صافي المبيعات، للوصول إلى دلالة ذات معنى وذلك لوجود ارتباط بين حجم الكثير من المصروفات ومستوى المبيعات.²

¹ - رميدي عبد الوهاب، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي الأداء المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصادية والمالية، جامعة المدينة، المجلد 02، العدد 07، أبريل 2007، ص 134.

² - محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، دائرة المكتبة الوطنية، الجامعة الأردنية، 1998، ص 39.

عادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون، كما يطلق عليه أيضا التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية.

1 - 2 - أسلوب التحليل الأفقي: هو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك من خلال مقارنة عناصر المركز المالي في لحظة معينة بعناصر نفس المركز في لحظة أخرى، وذلك بهدف دراسة اتجاهات التغيرات الحاصلة في كل فقرة أو جزء من المركز المالي زيادة أو نقصانا، لهذا السبب يتم تسمية هذا النوع من التحليل بـ "الديناميكي".¹

2 - التحليل المالي بواسطة التوازن المالي:

وتتمثل مؤشرات التوازن المالي في:²

1 - 2 - رأس مال العامل: يعتبر رأسمال العامل هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة، حيث يعرف من أعلى الميزانية بأنه الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ومن أسفلهما فهو الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، وهذا الأخير يعتبر مقياس يستعمل من قبل الدائنين لمعرفة درجة تحقيق المؤسسة للملائمة المالية وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون الطويلة}) - \text{الأصول الثابتة}$$

➤ الحالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

FRNG > 0 : يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة <التثبيات وبالتالي فغن المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر نقص السيولة والتعثر المالي ما يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

¹- بن حمو عصت محمد، طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل إستراتيجية الخصوصية، مذكرة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص27.
²- حنان رزاق سالم، تحليل خزينة القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي، شهادة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018 - 2019، ص 35 - 36.

FRNG<0: يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة >التثبيات وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل.

المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

FRNG=0: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة التثبيات فقط، أما الأصول فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة¹

2-2 - احتياجات رأس مال العامل: هو عبارة عن أرصدة الحسابات الجارية المتصلة مباشرة بدورة الاستغلال وذلك من منظور التحليل التقليدي، فهو عبارة عن رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل المرتبطة بالأصول المتداولة وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية . وتحسب كما يلي:

حيث:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{BFR المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} + \text{مدينو خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال}).$$

➤ الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل:

BFR<0: إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال.

BFR>0: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح.

BFR=0: موارد الدورة = احتياجات الدورة.²

¹- عبد الكريم اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 2

²- نفس المرجع، ص73، ص74.

3 2 - الخزينة:

هي عبارة عن الفرق بين الموارد والاحتياجات والتي تعبر عنها برأس المال العامل واحتياجات رأس مال العامل، بحيث تعتبر في هذه الحالة نقطة وصل بين الأجل الطويل والمتمثل في رأس المال العامل والأجل القصير وهو الاحتياج في رأس المال العامل، وتحسب بالعلاقة التالية:

➤ الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة:

0 < TN: رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات الزبائن

0 > TN: رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض الحالات الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية.

TN=0: رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى): إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال واحتياج رأس المال العامل.¹

3 - التحليل المالي بواسطة النسب المالية:²

1-3 -نسب السيولة: تقيس نسب السيولة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير، وتختلف درجة السيولة حسب طبيعة وخصائص الأصل، فالأسهم في البورصة يمكن تحويلها لسيولة بسهولة بينما من الصعب تحويل الأسهم الغير مدرجة في البورصة أو المباني والعقارات لسيولة نقدية مع الحفاظ على قيمتها الحقيقية في فترة قصيرة .

✓ نسبة التداول:

تقيس هذه النسبة إلى أي مدة تكفي أصول المؤسسة المتداولة لتغطية متطلبات سداد التعويضات، وعادة ما تسعى إليه للمحافظة على مقدار معين من أصولها يتصف بسرعة التحول حتى لا تتعرض المؤسسة لعسر مالي، وغالبا ما يكون من خلال المحافظة على جزء من استثماراتها في صورة ودائع قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

¹ - جليبة بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص75.

² - عبد النور بومخلوف، تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخطر الائتتاب في شركات النامين على الأضرار، مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015-2016، ص20-ص27.

$$\text{نسبة التداول} = \text{الأصول المتداولة} + \text{الخصوم المتداولة}$$

➤ نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول السائلة سريعة التحول في تغطية حقوق الغير سريعة الطلب، وهي نسبة تأخذ كمؤشر أو كبديل على نسبة التداول، ويمكن أن تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) + \text{الخصوم المتداولة}$$

✓ نسبة السيولة الحالية (الجاهزة):

يقصد بالقيم الجاهزة الأصول النقدية الموجودة في الصندوق والبنك، ومن الطبيعي أن تكون الزيادة في هذه النسبة متعارضة مع زيادة العائد على الاستثمارات وتمثل مؤشرا للإدارة في حالة اضطرارها لتحويل جزء من الاستثمارات إلى نقدية لتسديد مختلف التزاماتها.

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) \div \text{الخصوم المتداولة}$$

3-2- نسب النشاط:

تتخصص نسب النشاط لتقييم كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، حيث تصف العلاقة بين مستوى النشاط المتمثلة في المبيعات والأصول المطلوبة للمحافظة على النشاط التشغيلي للمؤسسة إذ يتم استخدامها في التنبؤ بالاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، نتيجة العلاقة الطردية بين المبيعات والاستثمارات الإضافية في الأصول¹.

✓ نسبة دوران المخزون:

يوضح فعالية المؤسسة وقدرتها على بيع بضائعها، ويمكن للمحل من الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياستها، بقسمة قيمة المبيعات في حالة عدم توفر تكلفة المبيعات والتي تعد أكثر ملائمة وأكثر تناسقا على متوسط المخزون، يحسب هذا المؤشر بعدد المرات ويختلف تفسيره حسب طبيعة نشاط والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وكذلك طبيعة السلع التي تباعها ، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رصيد المخزون}$$

¹صفاء بوضياف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة دكتوراه، تخصص مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2017/2018، ص61- ص62.

✓ نسبة دوران مجموع الأصول:

يستخرج هذا المعدل لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول}$$

✓ نسبة دوران الأصول الثابتة:

تقيس هذه النسبة درجة الكفاءة في استعمال الأصول الثابتة ونحسب كالتالي:

$$\text{نسبة دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول الثابتة}$$

✓ معدل دوران الأصول المتداولة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

3-3 نسب المردودية:

تعتبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد ومن أهم هذه النسب نجد:¹

✓ المردودية الاقتصادية:

تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتقاس كالتالي :

$$\text{المردودية الاقتصادية الإجمالية} = \text{فائض الإجمالي} \div \text{للاستغلال أصول}$$

✓ المردودية المالية:

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}$$

¹ - جلييلة بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص87.

✓ مردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة للنتيجة صافية أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، ونحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{مردودية النشاط} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

3-4 نسب المديونية (الرافعة المالية):

تعتبر هذه النسب بمثابة مؤشرات عن المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل موجوداتها وتستخدم أيضا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء لالتزاماتها طويلة الأجل.¹

ومن أهم نسب الرفع المالي:

✓ نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي (نسبة الاقتراض)} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

✓ نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة}$$

✓ نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص194.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

✓ نسبة الديون إلى حق الملكية:

وتقيس هذه النسبة التزامات المؤسسة نحو دائنيها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك، ويقصد بالاقتراض الخصوم المتداولة والمتوسطة و الطويلة الأجل أما الأموال الملكية فهي رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحجوزة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب ديون الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون (القصيرة والطويلة)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

✓ نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية:

وتبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال الذي يقدمه أصحاب المشروع، ومقدار الأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية، وقد يكون مؤشرا باقتراب الخطر ومؤشرا على اضطرار المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على مصادر قصيرة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسب الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}}$$

✓ نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة:

ومن خلالها يمكن الحكم على مدى كفاية حقوق المالكين في مواجهة الاستثمار في الموجودات الثابتة، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا إلى نوع التمويل الذي ستحتاجه المؤسسة مستقبلا. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب حق الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية المساهمين}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-5 نسب الربحية:¹

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن وتتمثل في:

✓ نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات:

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينا من صافي المبيعات أو الإيرادات وأعلى نسبة تشير إلى المؤسسة الأكثر ربحية، والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة الأخرى.

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008، ص 42- 43- 44.

وتحسب بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات} = \text{صافي الربح قبل الفوائد} \div \text{صافي المبيعات}$$

✓ العائد على الموجودات (العائد الاقتصادي):

يستخدم هذا العائد لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب ويشير إلى الأرباح الناجمة عن كل دينار من الأصول وفقاً لقيمتها الدفترية، وهو ما يعرف أيضاً بالقوة الإيرادية الأساسية، كما يساعد على تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسة، وتحقيق المزيد من الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \text{ربح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{إجمالي الأصول}$$

✓ نسبة العائد على الأصول:

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح ويشار إليها بالعائد على الاستثمار وتعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة و حجم الأصول المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المؤسسات في القطاعات المماثلة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} \div \text{إجمالي الأصول}$$

3-6- نسب السوق:

تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم عند تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم وهي:

✓ عائد السهم العادي:

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في السهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجع لهم على شراء الأسهم أما إذا ارتفع هذا المؤشر فيعتبر سلبياً على السعر السوقي للسهم، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{عائد السهم العادي} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأهم الممتازة} \div \text{عدد الأسهم})$$

¹ - محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2017، ص69.

✓ نسبة سعر السهم إلى العائد:

وتقيس هذه النسبة توقعات المستقبلية للمؤسسة في السوق، كلما ارتفعت كان هناك نظرة إيجابية لوضعها في المستقبل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سعر السهم إلى العائد} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد المحقق على السهم}}$$

• نسبة المدفوع من الأرباح:

وهذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المدفوع على الأرباح} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة}}$$

• عائد التوزيع:

تعتبر هذه النسبة مقرونة مع العائد على الأسهم ويستفاد منها عند إعداد الموازنات التخطيطية الاستثمارية من خلال معرفة عوائد التوزيع والتي على ضوء الوضع ذلك نقوم بوضع التنبؤات المستقبلية والتخطيط، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{عائد التوزيع} = \frac{\text{حصص السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$$

ثانياً: أدوات التحليل المالي النوعي التقليدي.

يعتمد المحلل المالي والأطراف المهتمة به على مجموعة من الأدوات النوعية، بغرض توضيح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للمؤسسة، حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة وملائمة السياسات الإدارية المتبعة ومدى صحة المركز المالي والنقدي للشركة وتتمثل هذه الأدوات في:

1 - تحليل التغير والاتجاه:

يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد الأهمية النسبية لمساهمة كل من مكونات القوائم المالية واتجاهاتها ويعرف هذا التحليل بين الأوساط المالية والمحاسبية بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل، حيث تتوقف فعالية هذا المنهج على صحة ودقة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية.

2 - تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها:

¹ - أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية، مذكرة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، 2015، ص11.

يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول والخصوم، حق الملكية، بهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة المؤسسة، حيث تعد هذه الكشوفات بغرض تحديد قنوات استخدام أموال المؤسسة ومصادرها التي ساهمت في تغطية أنشطتها خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي يعطي هذا الأسلوب الصورة الواضحة عن حركة الأصول والخصوم وفقاً للملكية .

3 - تحليل التغير في التدفقات النقدية:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية و لنوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزام الأمثل في هذه التدفقات من جانب آخر، حيث يمكن المحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، وتقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها، أضف إلى ذلك تشخيص السياسات غير الناجعة¹.

4 - تحليل التغير في التدفقات النقدية:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية و لنوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزام الأمثل في هذه التدفقات من جانب آخر، حيث يمكن المحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، وتقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها، أضف إلى ذلك تشخيص السياسات غير الناجعة .

المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي.

ويقصد بالمنهجية الخطوات العلمية المتبعة في التحليل المالي وهذه الخطوات تختلف من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وتختلف حسب الهدف من التحليل وبشكل عام تمر وظيفة التحليل المالي بالخطوات التالية:

منهجية التحليل المالي:

1-تحديد الهدف عن عملية التحليل المالي:

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني و يوفر على نفسه الجهد و العناء و التكاليف غير اللازمة.

2-تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه:

أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر، فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية التي تظهر.

¹عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص145.

3-تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها، فلا بد ان تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث ان القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات.

4-اختيار أسلوب و أداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:

و من أساليب الأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها: نسبة التداول و نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة و معدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون.¹

المبحث الثالث: التحليل المالي الحديث.

يهدف التحليل المالي الحديث إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة من خلال الأساليب والتقنيات المحاسبية الحديثة من أجل الحفاظ على بقاءها ونموها، مما أدى إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل العصب الرئيسي في نشاط المؤسسات الاقتصادية، وكل هذا في سياق الإفصاح عن قيمة المعلومات في القوائم المالية للوصول إلى تخطيط مالي سليم.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي الحديث.

هناك عدة مفاهيم للتحليل المالي الحديث وهي:

-التحليل المالي الحديث هو عبارة عن مجموع العمليات التي تقوم بدراسة وفهم وتحليل المعلومات والبيانات المالية الواردة في قوائم الشركة والمتاحة بقوائمها المالية ومن ثم تحليل وتفسير تلك البيانات للإفادة منها بالحكم على مركز الشركة ماليا وإنشاء المعلومات التي تساعد عملية اتخاذ القرار، وكشف الانحرافات والتنبؤ بمستقبل الشركة والأحداث الممكن حدوثها.²

- كما يعرف أيضا على أنه ذلك التحليل الذي يقوم به رجال متخصصون يطلق عليهم اسم المحللون الأساسيين، يعملون على تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالظروف الاقتصادية والصناعية والمالية، بهدف التنبؤ بما سيكون عليه ربحية الشركة لتحديد القيمة الحقيقية للورقة المالية، ومقارنتها مع القيمة السوقية لاتخاذ القرار الاستثماري السليم.³

¹ خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص 96-97.

² فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال والتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، الكويت، 2016، ص 24.

³ حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، المؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، ص 300.

- ومن تعاريف السابقة نستنتج تعريف شاملا:

يعرف التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، فهو مدخل أو نظام التشغيل للبيانات لاستخلاص معلومات تساعد متحدي القرارات في التعرف على وضع المؤسسة المالي والاقتصادي في الماضي والوقت الحالي وتقييم أدائها والتنبؤ بمستقبلها.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي الحديث

تكمن أهمية وأهداف التحليلين القديم والحديث في خدمة الصالح العام للمؤسسات والمتعاملين معها من أجل الوصول إلى نتائج مرضية لكل الأطراف لدى توصلنا إلى أن أهمية وأهداف التحليل المالي القديم والتحليل المالي الحديث نفسها وتم طرحهما فيما يلي:

أولا : أهمية التحليل المالي الحديث:

لا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها و دائئها ،لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين معتمدين، و يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي الحديث في مايلي:²

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى .

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.

- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة .

- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.

- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة .

- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.

- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

¹ علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ، مذكرة ماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص9.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص3.

ثانياً: أهداف التحليل المالي الحديث

إن التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض تختلف باختلاف الغرض أو الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي في ترشيد قرارات المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.¹

يهدف التحليل المالي إلى تكوين معلومات ترفد عمليات اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بأكثر الطرق دقة و موثوقية بغرض رسم أفضل السياسات وتهيئة المعلومات النافعة والموضوعية الملائمة أو إعطاء الدلالات والمؤشرات التي تشير الطريق لاتخاذ قرارات رشيدة وتقييم الأداء الكلي الشامل أو الجزئي لوحدة معين من المشروع، وهو أسلوب المقارنة الماضي بالحاضر وعصر مؤثر في التنبؤ بالمستقبل ويجعل عملية توجيه الأداء المستقبلي عملية واقعية، ويساعد على تخطيط الأنشطة المستقبلية والإنفاق الاستثماري وتقييم الأداء والرقابة على تنفيذ الخطط واتخاذ الإجراءات لمعالجة المشاكل.²

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي فيما يلي:³

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها .
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات تقييم السابقة.
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض .
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المؤسسة .

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي الحديثة.

تتعدد الأدوات الحديثة للتحليل المالي وتتنوع حسب احتياجات مستخدميها كما توضح علاقة التكامل الوظيفي بين

التحليلين الكمي والنوعي وتنقسم إلى:

¹ - ثانياً قادر عبد الرحمان، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 8، العدد 26، 2012، ص399.

² - عبد المنعم محمد، أبو عبيدة طه، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية ، جامعة المشرق العربي، تخصص محاسبة مقال في المحلة العربية للنشر العلمي، العدد 21، 2 تموز 2020، ص491.

³ - عدنان تايي النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007، ص 11.

الفرع الأول: الأدوات الكمية للتحليل المالي الحديث.

تعتبر الطرق الكمية من الأساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تساعد على تحقيق نتائج أدق بالإضافة إلى تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل، كما تتيح الأساليب الحديثة إمكانية التوسع في استخدام الكمبيوتر في هذا المجال، وتنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما:

أولاً: الأساليب الإحصائية والأساليب الرياضية:

1 - الأساليب الإحصائية : وتنقسم الأساليب الإحصائية إلى ما يلي:¹

1 - 1 - طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس:

تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، وتحسب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100 ويجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية:

$$(\text{قيمة العنصر لسنة المقارنة} \div \text{نفس العنصر لسنة الأساس}) \times 100$$

هناك بعض الإجراءات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل وفق الأساليب الإحصائية وهي:

- لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات.
- إعداداً جدول من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات ويضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.
- نعتبر قيمة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100
- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

1 - 2 - تقنية التوقع بالمسح الآسي الخطي: تتم هذه العملية وفقاً لثلاث مراحل أساسية:

تسمح لنا هذه التقنية بالتنبؤ أو توقع الأرباح المستقبلية على المدى القصير والطويل حيث يلزم إتباع الطرق التالية:

$$\alpha = 2 / N + 1$$

¹وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 129-131.

1 - 2 - 1 - المرحلة الأولى: يتم اختيار معامل المسح، والذي يحسب كما يلي:

1 - 2 - 2 - المرحلة الثانية: حساب المضاعف الأول والثاني وفقا للمعادلتين الآتيتين:

$$\hat{S}_t = \alpha y (t-1) + 1 - \alpha \hat{Y} \quad \text{المضاعف الأول:}$$

$$\check{S} = \alpha y \hat{S}_t + 1 - \alpha \check{S} (t-1) \quad \text{المضاعف الثاني:}$$

1 - 2 - 3 - المرحلة الثالثة: وضع معادلة التوقع:

$$\ddot{Y}(t+p) = at + bt. P$$

$$a = 2\hat{S}_t - \check{S} t \quad \text{حيث:}$$

$$b = \alpha / 1 - \alpha (\check{S} - \hat{S})$$

الأساليب الرياضية:

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف، يجب على المحلل أن يكون ملما بكل الطرق والأساليب الرياضية حتى يمكن الاستفادة منها عندما تعجز الطرق التقليدية عن تقديم الفائدة، و يمكن استعمالها كما يلي:¹

2 - 1 - طريقة الارتباط و الانحدار:

تستخدم هذه الطريقة التحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Y = F(X)$$

بحيث: Y الظاهرة الأولى

X الظاهرة الثانية

ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين أشكال مختلفة قد تكون الظاهرة الأولى سبب والظاهرة الثانية نتيجة ، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع.

2 - 2 - طريقة البرامج الخطية:

نعتمد على هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين الظاهرتين أو جملة من الظواهر

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص233-234.

كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، ولحل المشكلة الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية تعتمد على استعمال المعادلة التالية:

$$Y=ax +b$$

بحيث: يجب تحديد قيمة كل من 2 و لا من خلال المعادلتين التاليتين:

حيث: تمثل i تسلسل المتغيرات تمثل X_i قيم المتغير الأول، وتمثل Y_i قيم المتغير الثاني.

3 - 2 - الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية:

وهي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها، فمثلا يمكن استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة، فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة وذلك بناء على دراسة قسم التسويق ومن ثم يصار إلى حساب القوائم المالية المخططة، وأصبحت هذه الطرق بسيطة وذلك باستخدام بعض البرمجيات هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية و الرقابية.¹

4 - 2 - طريقة المصفوفات الخطية:

تستخدم عموما في حل المشاكل الاقتصادية المعقدة ذات الاحتمالات المتعدد وتستعمل عادة من طرف المؤسسات الإنتاجية الكبرى، ويكون العمل وفق هذه الطريقة من خلال تشكيل المعطيات في شكل مصفوفة والتي هي عبارة عن مجموعة من الأعداد في شكل مستطيل أو مربع .

5 - 2 - النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم وتقييم الأسهم:²

5 - 2 - 1 - النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم: وتحسب كما يلي:

• العائد على الأصول R.O.A :

وهو مقياس تحليل لفعالية الأصول واستخداماتها في أنشطة المؤسسة.

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأصول}$$

• العائد على حقوق المساهمين R.O.E:

وهو مقياس مهم جدا حيث يوضح عائد الربح على المبالغ المستثمرة.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي حقوق المساهمين}$$

¹توفيق محمد شريف، إعداد القوائم المالية المخططة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006، ص 4.
²شعب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 234.

•العائد على الاستثمار R.O.I:

وهو مقياس يبين مدى كفاءة الأنشطة التي تستثمر فيها الشركة.

$$\text{العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الاستثمارات}$$

•رأس المال العامل W.C:

وهو مقياس يوضح إجمالي الاستثمار للمؤسسة في الموجودات المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

5 - 2 - 2 - نسبة تقييم الأسهم: تعتبر هذه النسبة منطلق جميع المحللين الأساسيين نحو تحليل وتقييم أسهم الشركات.

•ربحية السهم E.P.S:

وهو عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي ربح المؤسسة.

$$\text{ربحية السهم} = \text{صافي الربح} / \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

•الربحية الموزعة D.P.S:

وهو نصيب السهم الواحد من صافي الربح القابل للتوزيع.

$$\text{الربحية الموزعة} = \text{صافي الربح القابل للتوزيع} / \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

• سعر السوق إلى الربحية أو مكرر الأرباح P/E:

وهو عبارة عن عدد المرات التي يتم بعدها استرداد قيمة الاستثمار في السهم، وكلما قل مكرر الأرباح كلما كان السهم مغري للشراء والاستثمار .

$$\text{سعر السوق إلى الربحية} = \text{السعر السوقي للسهم} / \text{ربحية السهم}$$

•القيمة الدفترية للسهم B.V:

القيمة الدفترية للسهم عبارة عن حصة السهم الواحد في حال تصفية المؤسسة.

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

• القيمة العادلة للسهم Fair.v:

هي القيمة التي تعبر عن السعر المستقبلي للسهم بناء على السعر السوقي.

$$\text{القيمة العادلة للسهم} = \text{إجمالي الأصول} / \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

وستنطبق إلى هذه النسب بالتفصيل في المطلب الآتي الخاص بنسب السوق.

3- نسب السوق:¹

3 - 1 - القيمة السوقية للعائد:

نسبة مالية تستخدم في التحليل والتقييم، فهي تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها الشركة من السهم الواحد وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة السوقية للعائد (مضاعف السعر)} = \text{القيمة السوقية للسهم} \div \text{حصة السهم من صافي}$$

وبناء على تفسيرات بعض المحللين تكون النتائج كما يلي:

- النسبة غير معروفة: وتكون عندما يتم تحقيق عوائد سلبية .

- النسبة محصورة بين 0 و5: قد تكون القيمة السوقية للأسهم منخفضة نتيجة لعوامل مختلفة.

- النسبة محصورة بين 5 و 10: بالنسبة إلى هذه القيمة تعتبر الشركات أن السعر السوقي للسهم هو قيمة عادلة.

- النسبة محصورة بين 11 و 17: القيمة السوقية لأسهم الشركة مرتفعة، قد يتوقع المستثمرون زيادات في العائدات المستقبلية.

- النسبة أقل من 17: القيمة السوقية لأسهم الشركة مرتفعة جدا، نتيجة عمليات المضاربة أو محدودية الأسهم المتداولة في السوق.

3 - 2 - القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

تسمى بنسبة القيمة السوقية إلى حقوق المساهمين، تستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية وتعتمد في

حسابها على الأصول الملموسة، وتحسب كما يلي:

¹ - عيسى عبد الحميد ، تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي الكمي الحديث ،مذكرة ماسّت كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، فرع العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسات، 2016 / 2017 ، ص 9 - 10.

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم}}{\text{مجموع الأصول الملموسة}} - \text{مجموع المطالبات}$$

3 - 3 - نسبة ربع السهم:

يقصد بربع السهم نسبة العائد النقدي الذي يستوفيه حامل السهم إلى القيمة السوقية له، فهو طريق لقياس حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم وتحسب كالتالي:

$$\text{ربع السهم} = \left(\text{حصة السهم من الأرباح النقدية الموزعة} \div \text{القيمة السوقية للسهم} \right) \times 100$$

3 - 4 - نسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي:

تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح الشركة، حيث تعتمد بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح وكذلك وجود وسيلة لدى الشركة تساعدها على توزيع الأرباح وتحسب كالتالي:

$$\text{القيمة السوقية إلى التدفق النقدي} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{حصة السهم من التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية}} \times 100$$

3 - 5 - نسبة الاحتفاظ بالسهم:

تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت المكاسب رأس مالية نتيجة استمرار ارتفاع السعر السوقي خلال الفترة المالية أو المكاسب النقدية خلال نتيجة الأرباح النقدية الموزعة وتحسب كما يلي:¹

$$\text{عائد الاحتفاظ بالسهم} = \left(\text{القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة} - \text{القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة} + \text{حصة السهم من الأرباح الموزعة} \right) \div \text{القيمة السوقية في بداية الفترة}$$

الفرع الثاني: الأدوات النوعية للتحليل المالي الحديث

وفقاً للمنهج النوعي الحديث لم يعد اهتمام المحلل المالي محصوراً في المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهر بياناتها في القوائم المنشورة، وخاصة أن مختلف الأرقام الظاهرة تفقد مصداقيتها لو تحلل وتفسر بدون استعمال هذا النوع من التحليل تتشكل أدوات التحليل المالي النوعي الحديث من عدة معايير تتمحور حول:

¹ - عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، 2016 ص 75.

1 - كفاءة الإدارة:

هي تلك الإدارة التي تهدف إلى حسن استخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق الهدف المنشود، حيث أصبح موضوع كفاءة الإدارة يحظى باهتمام كافة المسيرين على المستويات المختلفة، خاصة أن الإدارة الحديثة أصبحت تعتمد على المعلومة السريع المتغيرة في جميع مراحلها، بدءاً من المعلومات المتعلقة بأذواق المستهلكين وقدرتهم الشرائية وأنشطة ومنتجات المنافسين، و انتهاء بالمعلومات الخاصة بالسلسلة الطويلة لعملية الإنتاج وكل حلقة من هذه السلسلة تنتوع احتياجاتها من المعلومة بأفرعها المختلفة .

2- نوعية التكنولوجيا المستخدمة:

التكنولوجيا هي فرع من فروع المعرفة يتعامل مع العلم والهندسة وتطبيقاتها في المجال الصناعي فهي تطبيق للعلم، كما هو معلوم تتفاوت نسبة التكنولوجيا المتطورة المستخدمة من شركة إلى أخرى والتي تعمل داخل نفس القطاع هذا ما يؤثر على قدرتها في المنافسة سواء بالإيجاب أو بالسلب¹.

3 - نوعية المباني والآلات وعلاقتها بالتكنولوجيا:

تعد المباني والآلات واحدة من المعايير النوعية خاصة وأن هذه الأخيرة ترتبط بما هو معروض في السوق، كون مستوى التكنولوجيا وتطورها تتطلب عملية التغيير في الآلات من أجل تحقيق أكبر إنتاج².

4 - نوعية الاتصال داخل وخارج الشركة:

تعمل نوعية الاتصال داخل الشركة على تحديد طبيعة ونوعية التنظيم الإداري، بحيث يقصد به مختلف الوسائل التي تستخدمها إدارة الشركة من المدربين والأفراد العاملين بها لتوفير معلومات لباقي الأطراف الأخرى.

5 - استخدام الشركة للموازنات السنوية:

إن استخدام الشركة لنظام الموازنات المختلفة، محاسبي ومالية ونقدية... إلخ ضروري ذلك أن البيانات المحاسبية والمالية والنقدية ومختلف المعطيات تجمع لقياس مدى صحة الأداء في الشركة، حيث تتمكن الإدارة من معرفة سير الأداء فيها، كما يستفيد منها الأطراف ذات العلاقة المباشرة والغير مباشرة مع الشركة من أجل خدمة ومهم مصالحهم .

6 - القدرة على التسديد:

يعد مستوى السيولة في الشركة وقدرتها على تسديد التزاماتها ذا أهمية قصوى وارتباط كبير بالخطر المالي في الشركة، ويتحدد حجم السيولة بمقدار ما تملكه الإدارة من موجودات متداولة والتي تشمل مكونات النقد والاستثمارات المؤقتة

¹ - حوري زينب، تحليل الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلو- التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص 135.

² - نفس مرجع سابق، ص 128.

والحسابات المدينة والمخزون السلعي بمكوناته، وهي كلها ترتبط بالدورة التشغيلية وبالرفع التشغيلي ودرجة الرفع التشغيلي.¹

7 - نوعية أرباح الشركة:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى التحقق من أن الرقم الدفترى لصافي الربح الظاهر في قائمة الدخل يعطي صورة صادقة وعادلة عن النتيجة السنوية لأعمال الشركة وأن هذه النتيجة ليست مؤقتة أو طارئة، بل يتوقع لها أن تستمر لتمكن الشركة من تحقيق معدلات نمو معقولة وارتفاع في القيمة السوقية لأسهمها على مدار الدورات القادمة.²

المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة.

1 - إدارة المنشأة: يحدد التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها .

- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.

- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل .

2 - أصحاب المنشأة: وهم المساهمون أو الشركاء، ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي لدى نجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية.

3 - الدائنون: تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي حسب نوع الدين.

3 - 1 - ديون طويلة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 2000، ص94.

² عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص87.

3 - 2 - ديون قصيرة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

3 - جهات أخرى:

4 - 1 - الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في قطاع واحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

4 - 2 - أجهزة التخطيط: وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المتحصل عليها من التحليل المالي.

4 - 3 - المستثمرون المحتملون: لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة.

4 - 4 - المصارف وشركات التأمين: لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط، فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها .

4 - 5 - العملاء والموردون.¹

¹ - منير شاكر محمد والأخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، عمان الاردن، 2008، ص19.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة فهو دراسة تفصيلية للقوائم المالية وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أداءها ومن أجل الوصول لهذا الهدف يتبع المحلل المالي مجموعة من الخطوات الأدوات والأساليب والتي تبدأ بوضع الخطط والتوصيات وتنتهي بالتأكد من صحة التوصيات والنتائج المتوصل إليها، فهو تلك العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة الأساليب الكمية والنوعية حول النشاط الاقتصادي.

من أجل تحقيق الهدف من عملية التحليل المالي يجب علي المحلل إتباع أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل المالي.



الفصل الثاني

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق إلى الجانب النظري للتحليل المالي وأدواته الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بأدوات التحليل المالي التقليدي و الحديث وتقييم الأداء المالي، سنقوم في هذا الفصل بإبراز دور هذه الأدوات في تقييم الأداء المالي في شركة كنگاز وسنحاول إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العلمي.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية كنفاز

في إطار المخطط الخماسي 1979_1984 تقرر إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ومن أهم وأكبر جناحات إعادة التنظيم كان يكمن في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، وتجسيد ذلك على مستوى المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز يتم بموجبه إنشاء خمسة مؤسسات وطنية جديدة وهي: كهريف، كهريب، التركيب، ايرنجا، وأخيرا كنفاز المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 308/28 في 16 أكتوبر 1982 وهي مكلفة في إطار المخطط الوطني الاقتصادي بدراسة وإنجاز أساس قنوات نقل وتوزيع الغاز وملحقاته والاضافات وكل الوسائل الأخرى.

وفي مبحثنا هذا سنحاول تقديم عرض عام للمؤسسة المستقبلية بتقديم أهم مراحل تطور المؤسسة، وإظهار هيكلها التنظيمي وأهم ميادينها وأهدافها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ -

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى لمحة تاريخية عن المؤسسة مهام ومجالات نشاط مؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات:

1 - لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات - كنفاز -

أصبحت الجزائر بعد الاستقلال بحاجة الى مؤسسة تختص بالأبحاث الصناعية والغازية فأنشأت شركة سونلغاز - عام 1969 الشركة المختلطة بين سونلغاز والمؤسسة الوطنية المسماة - هييمو - وبالفعل أنشأت هذه المؤسسة، حيث ساهمت في خلق بعض الوسائل التي سمحت للمؤسسة بتلبية متطلبات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، ودامت الشركة الى غاية 1979، السنة التي ظهرت فيها نيتها في شراء كل حصص الشركة الاسبانية التي لم تكن لها قدرات لضمان تطوير قدرات المؤسسة، وفي جويلية 1976 أصبحت المؤسسة - سيرينغ - تابعة لمؤسسة سونلغاز كمديرية أشغال الغاز، هذا ما سمح لها بالحصول على الوسائل الضرورية للتطور، وفي إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية الوطنية الخاصة باستقلالية المؤسسات انفصلت المؤسسة الوطنية للغاز عن سونلغاز لتصبح في 16 أكتوبر 1982 وبمقتضى المرسوم 308ت الشركة الوطنية لإنجاز القنوات - كنفاز - وعلى ضوء استقلالية المؤسسة أصبحت - كنفاز - شركة عمومية اقتصادية بالأسهم - SPA.EPE - وهي الشركة المساهمة برأسمال قدره (450.000.000 دج).¹

وتم تسيير المؤسسة من طرف أربعة أجهزة:

1_ الجهاز المالك - الجمعية العامة - تشمل ممثلي صناديق المساهمة الثلاثة:²

أ_ صندوق المساهمة للإنجاز بنسبة 30% من مجموع الأسهم.

ب_ صندوق المساهمة للمناجم والمحروقات والذي يملك 40% من مجموع الأسهم وهو الصندوق المهيمن.

¹ الوثائق الداخلية للمؤسسة الوطنية لإنجاز قنوات الغاز لفرع بومرداس 2019.

² المرجع سابق ذكره.

ج_صندوق المساهمة لوسائل التجهيز بنسبة 30% من مجموع الأسهم.

2_الجهاز الإداري.

3_جهاز المراقبة أو مندوبو الحسابات.

4_جهاز التسيير: ويتمثل في المديرية التي عوضت بمجلس يسمى مجلس التنسيق للمؤسسة.

وهكذا دخلت المؤسسة الاستقلالية حيز التنفيذ، أي دخلت مرحلة النشاط بحيث عقدت الجمعية العامة اجتماعا عاديا يوم 1989/12/19 لبحث مخطط متوسط المدى للمؤسسة وميزانية 1989 وعدة مواضيع أخرى.

لقد عرقل مشكل تفرق هياكل المؤسسة التسيير الحسن لإمكانيات المؤسسة وبقي المشكل مطروحا إلى أن أعلن عن مناقصة وطنية لإنجاز المشروع وتحصلت على قطعة أرض مخصصة للبناء على مساحة 908 م² وذلك في ولاية بومرداس أين يتخذ مقرها الحالي، وهذا ما يساعد على توسيع سوق كنگاز بعد أن كانت تتعامل مع سونلغاز فقط وأصبح يشمل كل من:

- سونا طراك في نقل الغاز وشبكات الغاز.
- نفضال في القنوات وعدة منتجات.
- الولاية (الري_المياه).
- المجلس الشعبي البلدي -تصريف المياه_
- البريد والمواصلات -الألياف البصرية-

كما أنها صارت تحتل الزيادة في ميدان انجاز تجهيزات النقل والتوزيع فيم يخص الغاز، الماء، النفطية الأخرى.

ابتداء من 2005 اضطرت المجموعة إلى الانضمام إلى مجموعة سونلغاز بفتح آفاق واسعة وواعدة، إذ زادت نسبتها في السوق، وهذا لأن الشركة أصبحت مكلفة من طرف الشركة الأم -مجمع سونلغاز- لإنجاز أكبر مشاريع الجدول الوطني للغاز وذلك الى غاية 2009، وهذا عن طريق تمويل المشاريع الخاصة بالشركة الأم والذي رفع من قيمة رأسمالها الخاص وعمل على توسيع استثماراته.

وبصفة عامة يمكن القول إنه قد تم تحسين الوضعية المالية للشركة التي كانت تشكو من قلة التمويل والمشاريع في الآونة الأخيرة حيث أصبحت قادرة على اقتراح خدماتها كاملة.

1- 2- مهام ومجالات نشاط مؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات:

طبقا لهدفها الاجتماعي، لکنغاز مكلفة بالمهام الأساسية التالية:

• إنجاز قنوات نقل وتوزيع كل السوائل، وكذلك المشاريع الملحقة التابعة لها(محطة توليد الضغط أو

الضخ، مراكز القطع، مراكز التجزئة، مراكز التموين)؛ • تقوم بإنجاز أشغال التركيب للأجهزة الصناعية؛

• من جهة خبرتها وقدرتها في إنجاز العمليات، كنگاز تستطيع أن تقوم بخدمات كاملة (الدراسات

والإنجازات) في القطاعات التالية:

المحروقات؛

الري؛

الصناعة؛

المواصلات السلكية واللاسلكية.

وهذا يتدخل في الأشغال الجديدة أو إعادة تجهيز للمنشآت الموجودة.

كنغاز هدفها تجاري تضع قدراتها لتحقيق هدفين:

تلبية رغبات زبائننا؛

ضمان نجاح خدماتها واستمرارها.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة وميادين نشاطها وإمكانيتها

أولاً: أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة لتحقيق الأهداف التالية:

_ الحيازة وتحقيق المخطط الخماسي للبرنامج الوطني للغاز.

_ إنشاء القسم المسمى «مد غاز» الذي يربط الخط سوقر وأرزيو.

_ إنشاء برنامج تطهير واد سوف مع شركة أجنبية تدعى (PAVOS).

_ تفعيل برنامج استثماري ضخم والمتعلق بتحديد وسائل الإنتاج.

_ الموافقة على تطبيق بصفة تدريجية للتنظيم الجديد.

_ تحسين النتائج المالية ومؤشرات التسيير.

_ استغلال رقم الأعمال الزائد عن 8500 مليون دج في السنة.

_ تحديد وتحقيق رقم أعمال يقدر ب: 9180 مليون دج مع توفير ما يقارب 3500 عامل.

ثانياً: ميادين نشاط المؤسسة

أ_ ميدان المحروقات:

_انجاز قنوات نقل الغاز والأشكال الملحمة.

_انجاز شبكات توزيع الغاز ذات الضغط المتوسط والمنخفض.

_انجاز التجهيزات الداخلية المنزلية والصناعية للغاز.

ب_الميدان المالي:

_انجاز شبكات وقنوات المياه الصالحة للشرب.

_انجاز شبكات تطهير المياه.

ج_الميدان الصناعي:

_تصنيع وتركيب المنشآت الصناعية.

_تصنيع الأجهزة الميكانيكية الملحمة.

د_ميدان الاتصالات اللاسلكية:

_وضع خطوط وشبكات وكوابل الاتصال اللاسلكية (الملحمة والألياف البصرية).

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة KANAGHAZ.

أصبحت تحتل الصدارة في ميدان انجاز القنوات ونقل وتوزيع الغاز والسوائل، اعتمادا على تجربتها في الميدان بالإضافة إلى إمكانياتها البشرية والمادية وهي قادرة أن تقترح خدماتها كاملة في ميدان نشاطها ومن خلال ذلك تحققت أهدافها المرجوة من خلال النقاط التالية:

أولاً: الإمكانيات البشرية:

يبين أرقام عن عدد العمال وتخصصاتهم من أجل أن تتناول كنگاز ب 450 مليون دج أما في يخص الإمكانيات البشرية فقد بلغ عدد عمال المؤسسة سنة 2004 ب 3295 عامل ينقسمون إلى فرعين هما العمال الدائمون والذين يقدر عددهم 1301 أي ما يعادل نسبة 39، 48% من العدد الإجمالي أما العاملين المتقاعدين فيبلغ عددهم 1994 يمثل 60، 51% من إجمالي العاملين حيث تم تصنيف أو توزيع العاملين الدائمين والمتقاعدين على النحو التالي:

العاملين الدائمين:

يبلغ 1301 عامل مقسمين إلى:

- 168 إطار.
- 620 عون تحكم.
- 513 منفذ.

العاملين المتقاعدين:

يبلغ عددهم الإجمالي مقسما إلى:

- 101 إطار.
- 313 عون تحكم.
- 1580 منفذ.

يتم تسيير المؤسسة تحت إشراف الإدارة العامة من قبل المدير العام وهو مشرف على النشاطات التي تقوم بها المؤسسة في جميع المديريات والمصالح.

ثانيا: إمكانيات المؤسسة المادية سوف تتضح من خلال الجداول التالية:

(1) وسائل الدفع:

الجدول رقم (06): وسائل الدفع

عدد الآلات	اسم الوسيلة
21	Grue industrielles
55	Pip-layers (carta pillard)
2	Venteuses
3	Ponts roulant
9	Chariot et levage
90	المجموع

(2) وسائل النقل:

الجدول رقم (07): وسائل النقل

العدد	اسم الوسيلة
2	Véhicules légers
54	
2	Véhicules lourds
89	
3	Remorques
6	
5	المجموع
79	

(3) وسائل الجر :

الجدول رقم (08): وسائل الجر

العدد	اسم الوسيلة
57	Tracteurs
24	Pipe welders (carter apillar)
110	Tracteurs agricoles
191	المجموع

4_ وسائل الاسمنت المسلح :

الجدول رقم (09): وسائل الاسمنت المسلح

العدد	اسم الوسيلة
13	Mélangeur de béton
14	Broute mécaniques
3	Benne à béton
4	Vibrateurs de béton
34	المجموع

5_ وسائل ضغط الهواء :

الجدول رقم (10): وسائل ضغط الهواء

العدد	اسم الوسيلة
107	Compresseurs
19	Compresseurs d'atelier
126	المجموع

6_ وسائل الحفر :

الجدول رقم (11): وسائل الحفر

العدد	اسم الوسيلة
22	Bulldozers
2	Niveleuses
73	Pelles hydrauliques
4	Trancheuses
23	Chargeurs
24	Pales rétrochargeuses
1	Plaque vibrante
24	Marteaux brises roches
1	Marteau piqueur pneumatique

5	Compacteurs
1	Tronçonneuses
3	Chariotes de forage
1	Sondeuse
184	المجموع

(7) وسائل إنتاج الطاقة (توليد الطاقة) :

الجدول رقم (12): وسائل إنتاج الطاقة (توليد الطاقة)

العدد	اسم الوسيلة
58	Groupes électrogènes
255	Groupes soudures
15	Transformateurs
85	Postes de soudures
413	المجموع

(8) وسائل الضخ والتخزين:

الجدول رقم (13): وسائل الضخ والتخزين

العدد	اسم الوسيلة
6	Pompes de remplissage
13	Pompes d'épuisement
5	Pompes d'éprens
3	Pompes de lavage
16	Pompes immergées
188	Citernes d'eau
229	المجموع

(9) وسائل الأنابيب :

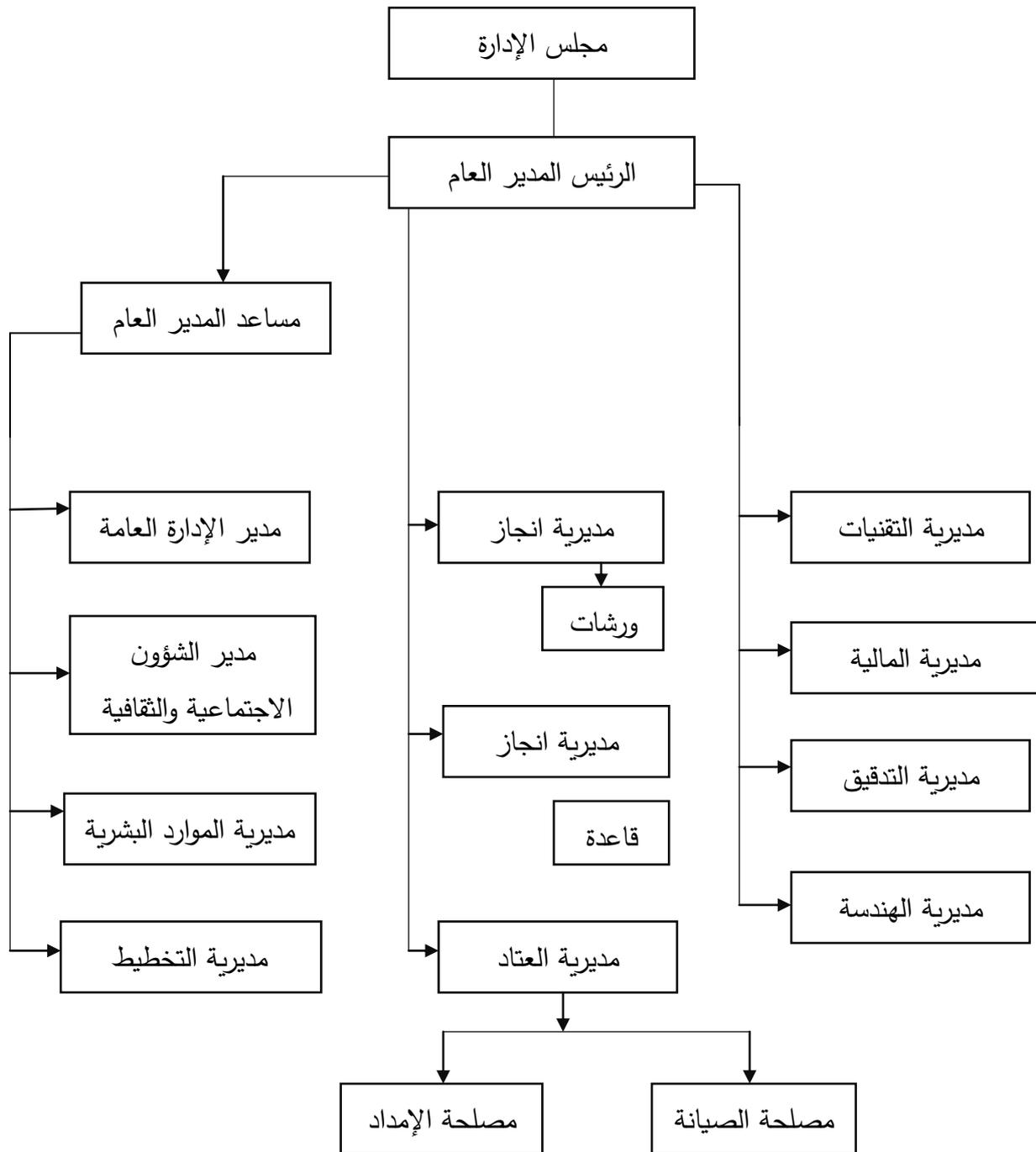
الجدول رقم (14): وسائل الأنابيب

العدد	اسم الوسيلة
3	Foreuses
8	Cintreuses
28	Fendoirs
11	Brosses uses

3	Sableuses
1	Bimiscer
28	Clamps internes
153	Clamps externes
137	Clamps hydrauliques externes
8	Enrobeuses
380	المجموع

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي العام للشركة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات



المصدر: من وثائق المؤسسة .

مهمة المؤسسة الأساسية هي انجاز وتركيب وصيانة القنوات والشبكات التي تخص كل التدفقات سواء كانت سائلة أو غازية، ولتحقيق ذلك تتفرع إلى مديريات وفيما يلي سنتناول نشاطات كل مديرية على حد:

- **مديرية الإدارة العامة:**
 - ضمان تسيير النظام الإداري للمؤسسة.
 - التنسيق بين مختلف المصالح.
 - تسيير مقر المؤسسة.
 - توفير الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف.
- **المديرية التقنية للتجارة:**
 - تضمن مراقبة السوق.
 - إمداد الاقتراحات الملائمة مع الأهداف التجارية على المدى الطويل.
 - التحليل لمختلف العناصر الإستراتيجية واقتراح التوجيهات المناسبة.
- **مديرية الموارد البشرية:**
 - السهر على النظام الداخلي.
 - تنشيط ومراقبة الوظائف المتعلقة بالتوظيف والتكوين وتسيير الحياة العملية والعلاقات المهنية للمؤسسة.
 - مراقبة حسن استعمال المناهج، التوجيهات في مجال اختيار الموظفين والترقية لجميع عمال المؤسسة والتكوين.
 - التخطيط لكل الأعمال المتعلقة بوظائف الموارد البشرية (التوظيف، التكوين، وتسيير التقاعد...).
- **مديرية الشؤون الاجتماعية والثقافية:**
 - لهذه المديرية مهام خاصة بالجانب الثقافي والاجتماعي للعامل وتتخلص مهامها فيما يلي:
 - إعداد واقتراح برامج العمل والميزانيات الخاصة بالشؤون الاجتماعية والثقافية.
 - تسيير صندوق الأعمال الاجتماعية والثقافية.
 - شراء وتسيير العتاد الخاص بالرياضة والثقافة.
- **مديرية التخطيط والأنظمة:**
 - إعداد ومتابعة جداول القيادة (tableau de bord).
 - إعداد واقتراح مختلف العناصر لاتخاذ القرار.
 - التوجيه والقيادة لتحقيق الأهداف.
- **مديرية التخطيط:**
 - وتتمثل مهامها في مراقبة كل العمليات المحاسبية المالية اليومية، الشهرية والسنوية.
- **مديرية العتاد:**
 - هي مديرية تعمل على التموين وتسيير العتاد والمحافظة عليه وتتفرع هذه المديرية الى مديريتين هما:

1/ مديرية الإمداد:

وتقوم بـ:

– إمداد المشاريع بالمواد الأولية والعتاد.

_توفير وسائل النقل لمختلف الوحدات.

_توفير موارد ولوازم الإنتاج.

2/ مديرية الصيانة:

وتقوم بـ:

_التسيير الأمثل لعملية صيانة كل العتاد المستخدم في العملية الإنتاجية.

_صيانة المنشآت الصناعية.

- **مديرية الهندسة:** تتخصص فيمل يلي:
 - دراسة نضوج وقابلية إنتاج مشاريع القنوات.
 - الدراسات القاعدية والدقيقة لقنوات النقل وشبكات التوزيع.
 - الغاز الطبيعي.
 - غاز البر وبات المميع.
 - قنوات المياه الصالحة للشرب.
 - أنظمة الري.
 - الدراسات الطبوغرافية.
 - دراسة حماية المشاريع من التلف.
 - دراسة وإعداد المناهج العملية للتجارب، تخطيط وتشغيل القنوات.

- **مديرية انجاز القنوات:** تهتم بما يلي:
 - انجاز قنوات الغاز والسوائل الأخرى.
 - التكفل بكل أشغال التلحيم مهما كانت طبيعتها والمناهج المستعملة.
 - مراقبة التلحيم المكلف وغير المكلف.
 - الحفر الأفقي لاجتياز الطرقات والسكك الحديدية.
 - تركيب قنوات أو خطوط التجهيزات الالكترونية.

- **مديرية انجاز الشبكات:** تهتم بـ:
 - انجاز شبكات توزيع الغاز الفولاذية البولغازية والنحاسية.
 - انجاز شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب والفولاذية والحديد.
 - انجاز شبكات تصريف المياه.
 - انجاز شبكات مكافحة الحرائق.
 - انجاز خطوط وشبكات الاتصالات اللاسلكية.
 - إعادة تأهيل قنوات توزيع المواد السائلة والغازية.
- **مديرية الشؤون الاجتماعية والثقافية:**

لهذه الوحدة عدة مهام خاصة بالجانب الثقافي والاجتماعي للعامل وتتلخص فيما يلي:

- إعداد واقتراح برامج العمل والميزانيات الخاصة بالشؤون الاجتماعية والثقافية.
- شراء وتسيير العتاد الخاص بالرياضة والثقافة.
- تسيير صندوق الأعمال الاجتماعية والثقافية.
- **مديرية المالية والمحاسبة:**
- البحث عن الموارد المالية للمؤسسة والسهر على استعمالها استعمالاً عقلانياً.
- إعداد الوثائق المحاسبية والجبائية للمؤسسة، طبقاً للمعايير والمقاييس في الأجال القانونية.
- مراقبة الاستعمال الحسن للموارد المالية للمؤسسة.
- مراقبة ومتابعة التطورات اليومية التي تحدث في الميدان المالي والمحاسبي.
- مراقبة ونشر كل الوثائق المحاسبية المالية الجبائية والقانونية المتجهة إلى الخارج.
- وضع السياسات المالية للمؤسسة والسهر على تطبيقها.

وتتقسم هذه المديرية إلى أربعة أقسام:

أ_قسم المالية والمحاسبة:

- تحديد وتنفيذ السياسة المالية للمؤسسة.
- تحضير العناصر الضرورية لكل القرارات المالية المهمة (إعادة هيكلة المالية).
- إعداد الميزانيات التقديرية للاستغلال والاستثمار للمؤسسة.
- إعداد التحاليل المالية (السنوية وغيرها).
- إعداد الدراسات المرتبطة بالوظيفة المالية.
- تسيير حسابات وقبض مدا خيله.

ب_قسم المحاسبة المركزية: تشمل مهامها ما يلي:

1/ من الناحية المحاسبية والجبائية:

- تحديد القوانين والإجراءات المحاسبية.
- دراسة وصيانة النظام المحاسبي.
- وضع علاقة بين جهاز الإعلام الآلي فيما يحفز تعديلات حظائر الأعباء والمخطط المحاسبي والترميز المرتبط به (صيانة الملفات المحاسبية، تعديل الحسابات...).
- إعداد التعليمات المتعلقة بالنصوص الجبائية من طرف الوحدات.
- دراسة المشاكل الجبائية.
- متابعة تطبيق القواعد الجبائية من طرف الوحدات.
- التعريف بالمؤسسة للإدارة المركزية الجبائية.
- إعادة تصريح جبائي متعلق بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

2/ من الناحية المركزية والتحليل المحاسبي:

- مركزية المحاسبة في المؤسسة.
- الربط الداخلي للمراكز المحاسبية في المؤسسة.
- إعداد الوثائق المحاسبية على مستوى المؤسسة.
- تحليل حسابات المؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج).

3/ المصلحة القضائية:

- القيام بالدراسات القضائية.
- التفاوض وتحديد التأمين.
- تسيير عقود التأمين.

4/ قسم المالية والخزينة:

- تحديد السياسة المالية للمؤسسة.
- مركزية وتحضير العناصر الضرورية لكل فرد.
- إعداد التحاليل المالية (سنوية وغيرها).

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة KANAGHAZ للفترة (2017-2019).

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية و من خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة كنگاز للفترة الممتدة من 2017 إلى سنة 2019، والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة KANAGHAZ للفترة (2017-2019).

للميزانية جانبين وهما:

1- عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة KANAGHAZ للفترة (2017-2019).

كما هو معروف فإن الميزانية المحاسبية من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تتحصل عليها المؤسسة، أمل الخصوم فتمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، وعليه نقوم بعض ودراسة الميزانية المحاسبية لمؤسسة كنگاز للفترة الممتدة من 2017 إلى سنة 2019 بالتطرق لكل من جانب الأصول والخصوم علا حدى.

1 1 - جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة KANAGHAZ للفترة (2017 - 2019).

جدول رقم (15): جانب الأصول للميزانية للفترة (2017 - 2019).

 شركة إنجاز القنوات Société de Réalisation de Canalisations			
ميزانية			
2019	2018	2017	الأصول
صافي	صافي	صافي	
			أصول غير جارية
			فرق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
124.990,20	178.043,00	495.973,10	تثبيتات معنوية
0,00	0,00	0,00	تثبيتات عينية
32.041.979,13	35.496.993,43	35.496.993,43	أراضي
85.255,14	113.673,51	142.091,88	تخطيط وتطوير الأرض
16.114.973,19	18.826.514,23	21.538.055,27	مباري
275.027.233,39	109.168.394,72	162.609.926,73	تثبيتات عينية أخرى
	0,00	0,00	تثبيتات ممنوح امتيازها
731.584.391,06	264.875.989,92	328.609.354,78	تركيبات والفنية ومعدات وأدوات صناعية
6.714.500,00	8.462.150,00	8.087.730,00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
133.339.265,55	103.396.230,32	90.598.450,60	ضرائب مؤجلة على الأصل
1.203.718.587,66	540.517.989,13	647.578.575,80	مجموع الأصول غير جارية
			أصول جارية
1.355.042.192,88	1.058.265.443,65	1.204.847.628,9	مخزونات ومنتجات قيد التنفي
9.982.828.864,93	10.434.999.676,24	10.397.512.036,55	الزبائن
414.479.151,59	221.365.287,11	54.020.317,37	المدينون الآخرون
205.078.436,16	88.543.177,81	47.632.450,35	الضرائب وما شابهها
617.139.437,98	508.603.886,56	544.336.389,77	حسابات دائنة على شركات المجمع و الشركاء
494.895.862,95	624.454.879,78	287.419.582,09	الخزينة
13.069.463.946,49	12.936.232.351,15	12.535.768.405,10	مجموع الأصول الجارية
14.273.182.534,15	13.476.750.340,28	13.183.346.980,91	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

1-2- جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة KANAGHAZ للفترة (2017-2019)

جدول رقم (16): جانب الخصوم للميزانية للفترة (2017 - 2019).

 شركة إنجاز القنوات Société de Réalisation de Canalisations			
الميزانية			
2019	2018	2017	الخصوم
			رؤوس الاموال الخاصة
450.000.000,00	450.000.000,00	450.000.000,00	رأس مال تم إصداره
183.000.000,00	183.000.000,00	183.000.000,00	الصناديق الخاصة الأخرى
801.579.037,00	801.579.037,00	801.579.037,00	علاوات واحتياطات - (احتياطات مدمجة (1)
0,00	0,00	0,00	فوارق اعادة التقييم
0,00	0,00	0,00	(فارق المعادلة (1)
188.681.845,24	639.749.631,52	-3687000378	نتيجة صافية
-683.731.401,74	-1.246.288.189,11	-1 209 418 185,33	رؤوس اموال خاصة اخرى / ترحيل من جديد
939.529.480,50	828.040.479,41	188 290 847,89	(1)المجموع الخصوم غير الجارية
387.578.563,24	228.314.553,62	532 208 559,08	قروض و ديون مالية
0,00	0,00	0,00	ضرائبمؤجلة و (مرصود لها
0,00	0,00	0,00	ديون أخرى غير جارية
311.451.960,61	333.348.835,37	430 624 654,25	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
699.030.523,85	561.663.388,99	699.030.523,85	(2) مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
8.828.577.220,86	8.523.944.588,05	9050 077 405,30	موردون و حسابات ملحقه
108.709.567,33	313.543.141,25	108.709.567,33	ضرائب
1.161.771.093,44	751.110.658,44	764 552 226,10	ديون على شركات المجمع و الشركاء
2.534.509.633,23	2.490.986.065,56	1 920 043 996,70	ديون أخرى
1.055.014,94	7.462.018,58	11 323 842,57	خزينة سلبية
12.634.622.529,80	12.087.046.471,88	12 032 222 919,69	(3)مجموع الخصوم الجارية
14.273.182.534,15	13.293.750.340,28	13 183 346 980,91	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة.

عرض الميزانيات المختصرة لمؤسسة كنگاز خلال الفترة (2017-2019):

عرض الميزانية المختصرة لسنة 2017: 

جدول رقم (17): الميزانية المختصرة 2017.

U=10⁶ da

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	648	4,91	الأموال الدائمة	1151	8,73
			الأموال الخاصة	188	1,42
			الديون المتوسطة وطويلة الأجل	963	7,31
الأصول المتداولة	12536	95,09	الديون القصيرة الأجل	12032	91,26
القيم الجاهزة	287	2,17			
المجموع	13183	%100	المجموع	13183	%100

عرض الميزانية المختصرة لسنة 2018: 

جدول رقم (18): الميزانية المختصرة 2018.

U=10⁶ da

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	541	4,01	الأموال الدائمة	1390	10,31
			الأموال الخاصة	828	6,14
			الديون المتوسطة وطويلة الأجل	562	4,17
الأصول المتداولة	12936	95,99	الديون القصيرة الأجل	12087	89,69
القيم الجاهزة	624	4,63			
المجموع	13477	%100	المجموع	13477	%100

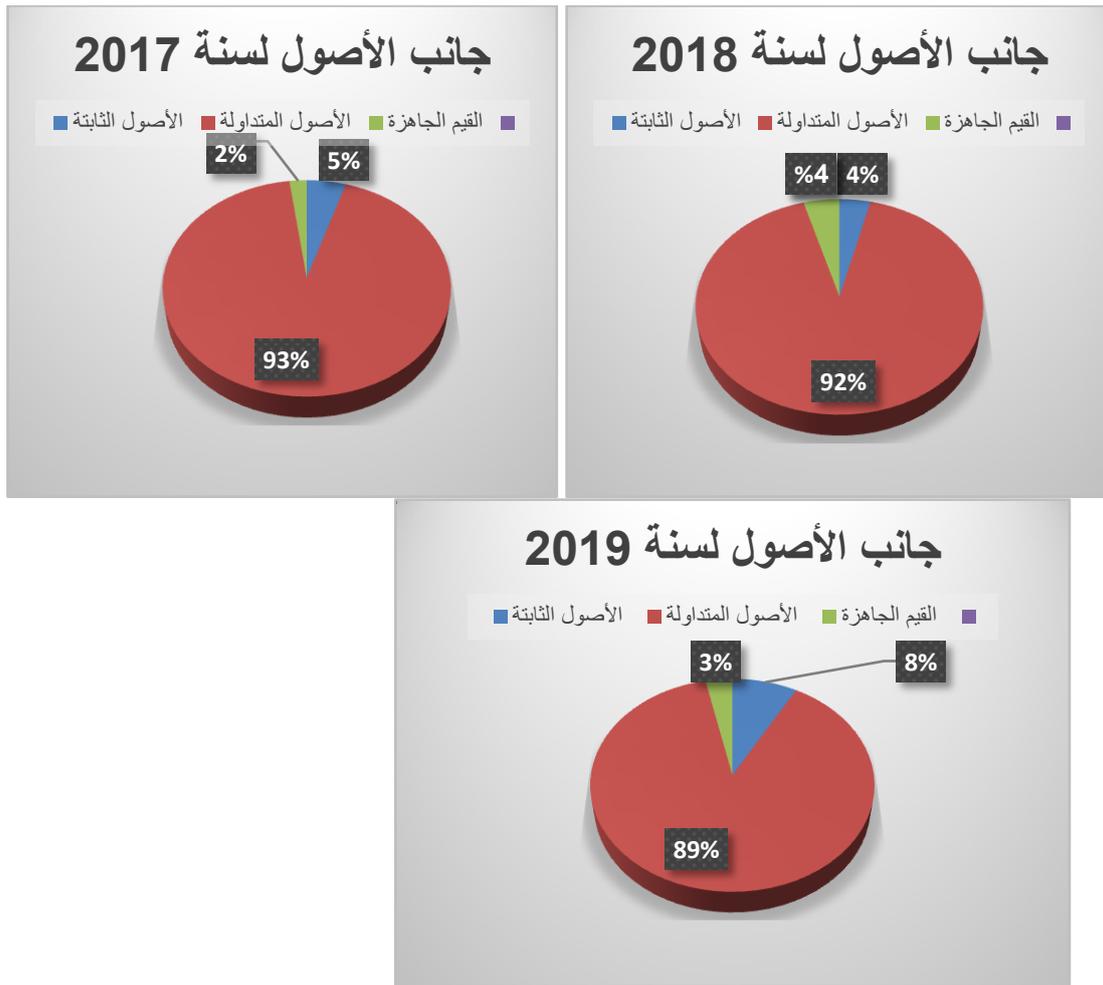
جدول رقم(19): الميزانية المختصرة 2019.

U=10⁶ da

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	1203	8,42	الأموال الدائمة	1638	11,74
			الأموال الخاصة	939	6,57
			الديون المتوسطة وطويلة الأجل	699	4,89
الأصول المتداولة	13096	91,58	الديون القصيرة الأجل	12634	88,53
القيم الجاهزة	494	3,46			
المجموع	14273	%100	المجموع	14273	%100

من اجل جعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كنفاز أكثر وضوح وسهولة، نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

❖ الشكل رقم(03): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كنفاز، جانب الأصول خلال الفترة (2017-2019)

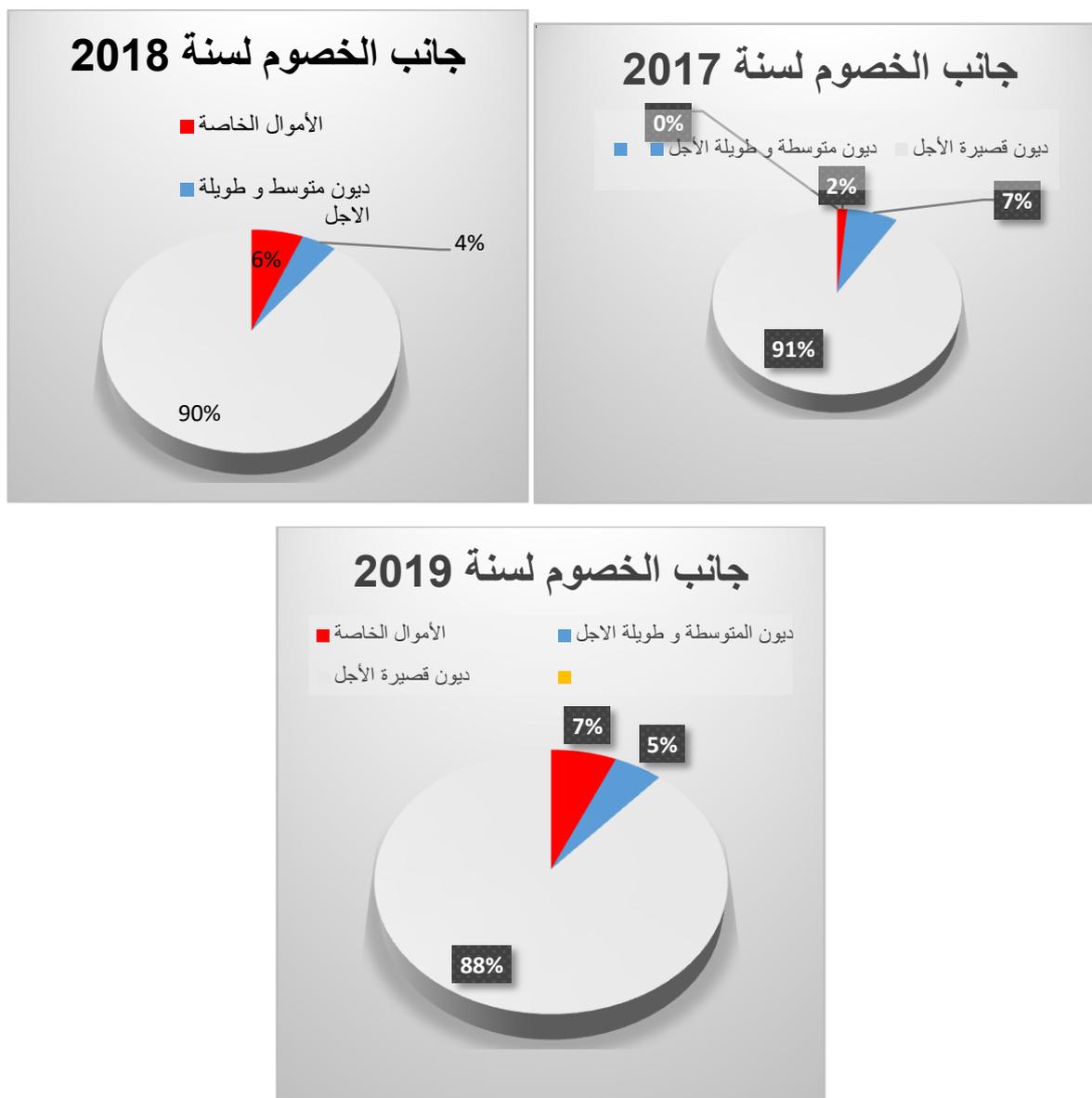


- تحايل عناصر الميزانية جانب الأصول :

الأصول الثابتة : تلاحظ من خلال الميزانية المختصرة والتمثيل البياني لعناصر الميزانية - جانب الأصول أن الأصول الثابتة تميزت بالتراجع بين سنتين 2017- 2018 إلى دج من 648 إلى 541 دج ، ثم ازدادت 1203 دج، وهذا يعود إلى ارتفاع في التثبيات معنوية وتزايد الضرائب المؤجلة على الأصول.

الأصول المتداولة تلاحظ من الميزانية المختصرة أن الأصول المتداولة ازدادت خلال السنوات (2017 2018-2019) من النسبة 12536 دج، إلى 12936، إلى 13096 دج. وهذا يعود على الأغلب لتزايد قيم قيمة الاستغلال، وارتفاع الخزينة.

الشكل رقم(04): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كنگاز، جانب الخصوم خلال الفترة (2017- 2019).



تحليل عناصر الميزانية - جانب الخصوم :

الأموال الخاصة : نلاحظ من الميزانية المختصرة والتمثيل البياني لعناصر الميزانية -جانب الخصوم - خلال السنوات (2017-2018-2019) أن الأموال الخاصة عرفت ارتفاع، هذا راجع أن ارتفاع قيمة حسابات الارتباط بين الشركات في شكل مساهمة و كذلك ارتفاع نتيجة الدورة الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل).

نلاحظ من خلال الميزانية المختصرة - جانب الخصوم ان الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل) هيا في حالة ارتفاع خلال السنوات الثلاثة (2017-2018-2019) وهذا راجع إلى الارتفاع في الموردون والحسابات الملحقه و الضرائب و لذلك الديون الأخرى.

المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج للفترة (2017 - 2019).

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى عرض جدول حساب النتائج للفترة: (2017 - 2019):

جدول رقم (20): جدول حساب النتائج للفترة (2017 - 2019).

 شركة إنجاز القنوات Société de Réalisation de Canalisations			
جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2019 - 2017			
2019	2018	2017	
4.134.125.410,65	3.878.303.643,51	2247550364,57	رقم الأعمال
321.091.271,77	974100840,20	1118186033,99	خدمات مقدمة
931537941,96	1.697.402,16	250183205,05	تغير مخزونات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
4.455.216.682,42	3.880.001.045,67	2497733569,62	-1- إنتاج السنة المالية
908.964.657,46	721.774.641,40	454097407,97	المشتريات المستهلكة
931537941,96	-20,974100840	-1118186033,99	الخدمات الإنتاج الطاقة ومعدات
1.208.525.731,86	809.902.233,14	677458972,92	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
2.117.490.389,32	-1.531.676.874,54	-1131556380,89	-2- استهلاك السنة المالي
2.337.726.293,10	2.348.324.171,13	1366177188,73	-3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
1.912.068.103,53	1.461.554.119,77	1 164 039 794,21	أعباء المستخدمين
75.229.366,39	68.584.818,07	34 955 893,27	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
350.428.823,18	818.185.233,29	167 181 501,25	-4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
261.802.042,37	35.719.871,48	22 034 925,84	المنتجات العمليانية الأخرى
51.255.502,78	41.104.028,31	37 394 607,24	الأعباء العمليانية الأخرى
460.566.117,48	507.335.004,65	444 817 400,95	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات
147.875.599,24	509.180.459,07	257 205 246,13	استنفاف عن خسائر القيمة والمؤونات
248.284.844,53	814.646.530,88	-35 790 334,97	-5- النتيجة العمليانية
166.182,54	621.855,05	892 167,93	المنتجات المالية

6.527.691,46	23.915.481,09	45 083 376,86	الأعباء المالي
-6.361.508,92	-23.293.626,04	-44 191 208,93	-6- النتيجة المالي
241.923.335,61	791.352.904,84	-79 981 543,90	-7- النتيجة المادية قبل الضرائب (5+6)
53.241.490,37	151.603.273,32	-43 111 540,12	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
4.865.060.506,57	4.425.523.231,27	2 777 865 909,52	مجموع منتجات الأنشطة العادية
4.676.378.661,33	-3.785.773.599,75	2 814 735 913,30	مجموع أعباء الأنشطة العادية
188.681.845,24	639.749.631,52	-36 870 003,78	-8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0,00	0,00	0,00	-9- النتيجة غير العادية
188.681.845,24	639.749.631,52	-36 870 003,78	-10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثالث: تحليل وقياس الأداء المالي لمؤسسة KANAGHAZ .

المطلب الأول: تحليل القوائم باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

نقوم في هذا المطلب بحساب مؤشرات التحليل المالي وهي:

1. حساب مؤشرات التوازن المالي.

1- رأس المال العامل الصافي (FR):

الجدول رقم (21): يبين لنا كيفية حساب رأس مال العامل الصافي بطريقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

$$U=10^6 da$$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	1151	1390	1638
الأصول الثابتة	648	541	1203
FR	504	849	435

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم(22): يبين كيفية حساب رأس مال العامل بطريقة الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
FR	504	849	435

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

تلاحظ من خلال هذا الجدول أن رأس المال العامل الصافي مطالب طوال الفترة المدروسة ما يدل على أن الأموال الخاصة في المؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة التي تمثلها ولهذا تلجأ المؤسسة إلى للاعتماد على الإقتراض.

2- احتياجات رأس المال العامل: يتم حساب احتياجات رأي المال العامل الطلاق. العلاقة التالية احتياجات رأس المال - (فهم الاستغلال - القيم القابلة التحقيق) (الديون قصيرة الأجل - الشيكات البنكية) حيث أن:

2-رأس مال العامل الخاص:

الجدول رقم(23): يبين كيفية حساب رأس مال العامل الخاص عن طريق طرح الأموال الخاصة من الأصول الثابتة.

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	188	828	939
الأصول الثابتة	648	541	1203
المؤشر	-460	288	-264

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

3-رأس مال العامل الإجمالي:

والذي يمثل مجموع الأصول المتداولة.

الجدول رقم(24): يبين كيفية حساب رأس مال العامل الإجمالي.

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
المؤشر	12536	12936	13069

4- رأس المال العامل الأجنبي:

الجدول رقم(25): يمثل لنا كيفية حساب رأس مال العامل الأجنبي عن طريق طرح مجموع الخصوم من الأموال الخاصة.

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
مجموع الخصوم	13183	13477	14273
الأموال الخاصة	188	828	939
المؤشر	13295	12649	13334

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق المؤسسة.

5- احتياج رأس مال العامل (BFR):

(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - التسبيقات البنكية)

الجدول رقم(26): يبين لنا حساب (BFR).

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
القيم الجاهزة	287	624	494
ديون قصيرة الأجل	12032	12087	12634
التسبيقات البنكية	-	-	-
BFR	217	225	-59

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق المؤسسة.

6- الخزينة (TR): تحسب من خلال الفرق بين (FR) و(BFR)

الجدول رقم(27): يبين لنا كيفية حسابه.

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
FR	504	849	435
BFR	217	225	-59
TR	287	624	494

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

نقوم في هذا المطلب بحساب وتحليل نسب المالية لمؤسسة كنفاز:

1- تحليل مؤشرات السيولة.

1.1 نسب السيولة العامة.

جدول رقم(28): يبين لنا كيفية حساب نسب السيولة العامة

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
المؤشر	1,04	1,07	1,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالاعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق

بالنسبة للسيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لمؤسسة كنفاز متقاربة في السنوات الثلاثة وهذا ما يدل على قدرة أصولها المتداولة على تغطية التزاماتها المتداولة.

2.1 نسب السيولة السريعة.

جدول رقم(29): يبين لنا كيفية حساب السيولة السريعة

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
(الأصول الجارية - المخزونات)	12536	12936	13069
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
المؤشر	1,04	1,07	1,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالاعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق:

بالنسبة للسيولة السريعة: نلاحظ أن مؤسسة كنفاز سنة 2017 وسنة 2018 و2019 نسبة السيولة العامة تساوي نسبة السيولة السريعة وهذا راجع لعدم وجود مخزون في المؤسسة ونلاحظ أيضا أن النسبة في سنوات الثلاث ما بين 1,03 و 1,07 وهي نسبة مقبولة.

3.1 نسب السيولة الجاهزة.

جدول رقم(30): يبين لنا كيفية حساب نسبة السيولة الجاهزة.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
القيم الجاهزة	287	624	494
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
المؤشر	0,02	0,05	0,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق:

بالنسبة للسيولة الجاهزة: نلاحظ أن نسبة النقدية ما بين 2017 و2019 تتراوح ما بين 0,02 و 0,05 وهي نسبة منخفضة وهذا ما يعني عدم قدرة النقديات على تغطية التزامات المؤسسة.

2. تحليل نسب النشاط.

1.2 معدل دوران مجموع الأصول:

جدول رقم(31): يبين لنا كيفية حساب نسبة مجموع الأصول.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	2248	3878	4134
المبيعات	13183	13477	14273
النسبة	0,17	0,28	0,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق:

يقدر معدل مجموع أصول المؤسسة في سنة 2017 ب 0,17 ويدل هذا المعدل المنخفض على تراجع أداء المؤسسة بينما تداركت الوضعية سنة 2019 ليصل إلى 0,29 يعني هذا أن كل دينار مستثمر في هذه السنة يولد 0,5 دينار من المبيعات، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن المؤسسة تعمل لمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية، كما تبين أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال.

2.2 معدل دوران الأصول المتداولة:

جدول رقم (32): يبين لنا كيفية حساب نسبة الأصول المتداولة.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	2248	3878	4134
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
النسبة	0,17	0,30	0,31

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق

يتراوح معدل دوران الأصول الجارية بين 0,17 و 0,31 وهو معدل ضعيف جدا وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير أصولها المتداولة.

3.2 معدل دوران المدينين:

جدول رقم(33): يبين لنا كيفية حساب معدل دوران المدينين.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
المبيعات	2248	3878	4134
الزبائن	10398	10435	9982
النسبة	0,2161	0,3716	0,4141
مدة التحصيل	1701,32	968,78	869,35

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق:

تبين النتائج أن معدل دوران المدينين منخفضة في سنوات الدراسة للمؤسسة محل الدراسة بالإضافة على أنها أقل من معدل دوران الدائنين وهو مؤشر غير جيد لها، كما تبين فترة التحصيل الكبيرة على ضعف إدارة التحصيل لمؤسسة كنگاز مما يضيع عليها فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو تحمل أعباء أخرى.

2-4- معدل دوران الدائنين:

جدول رقم(34): يبين لنا كيفية حساب معدل دوران الدائنين.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
المشتريات	454	722	908,96
الموردون	9056	8524	8828
النسبة	0,0501	0,0847	0,1029
مدة التسديد	7185,62	4250,290	3498 ,54

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالاعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق:

نلاحظ انخفاض معدل دوران الدائنين خلال سنوات الدراسة كما تظهر لنا مدة التسديد للموردين على أنها أكبر من مدة التحصيل، وهذا ما يدل على عدم وجود مشاكل في تسديد الالتزامات.

3-تحليل نسب التمويل.

3-1 نسبة التمويل الخارجي.

الجدول رقم(35): يبين كيفية حساب نسبة التمويل الخارجي (الاقتراض) لمؤسسة كنگاز

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
مجموع الديون	12995	12649	13333
مجموع الأصول	13183	13477	14273
النسبة	0,98	0,94	0,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها وتقدر هذه النسبة ب 0,98 في سنة 2017 وأن الديون تمثل 0,94 سنة 2018 لتتخفف الى 0,93 سنة 2019 من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد الديون والفوائد حين يصل موعد إستحقاقها.

3-2 نسبة التمويل الدائم:

الجدول رقم(36): يبين لنا كيفية حساب التمويل الدائم في مؤسسة كنگاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	1151	1390	1638
الأصول الثابتة	648	541	1203
النسبة	1,77	2,56	1,36

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في مؤسسة كنگاز في تغيير حيث أن من سنة 2017 إلى سنة 2018 ارتفعت ب 0,79 لتعود إلى الانخفاض سنة 2019 إلى 1,36 مما يدل على قدرة تغطية الأموال الدائمة للأصول الجارية، وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا لأن النسبة تفوق 1، هذا يفسر أن رأس المال العامل موجب .

3-3 نسبة التمويل الخاص

الجدول رقم (37): يبين لنا كيفية حساب نسبة التمويل الخاص لمؤسسة كنگاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	188	828	939
الأصول الثابتة	648	541	1203
النسبة	0,29	1,53	0,78

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص لمؤسسة كنگاز عرفت إنخفاض كبير سنة 2017 ب 0,29 مما يعني عدم قدرة الأموال الخاصة على تغطية الأصول الثابتة ليرتفع سنة 2018 ليعود إلى الانخفاض سنة 2019 وهذا وضع غير جيد.

4-تحليل نسب المديونية

4-1 نسبة الاقتراض (المديونية).

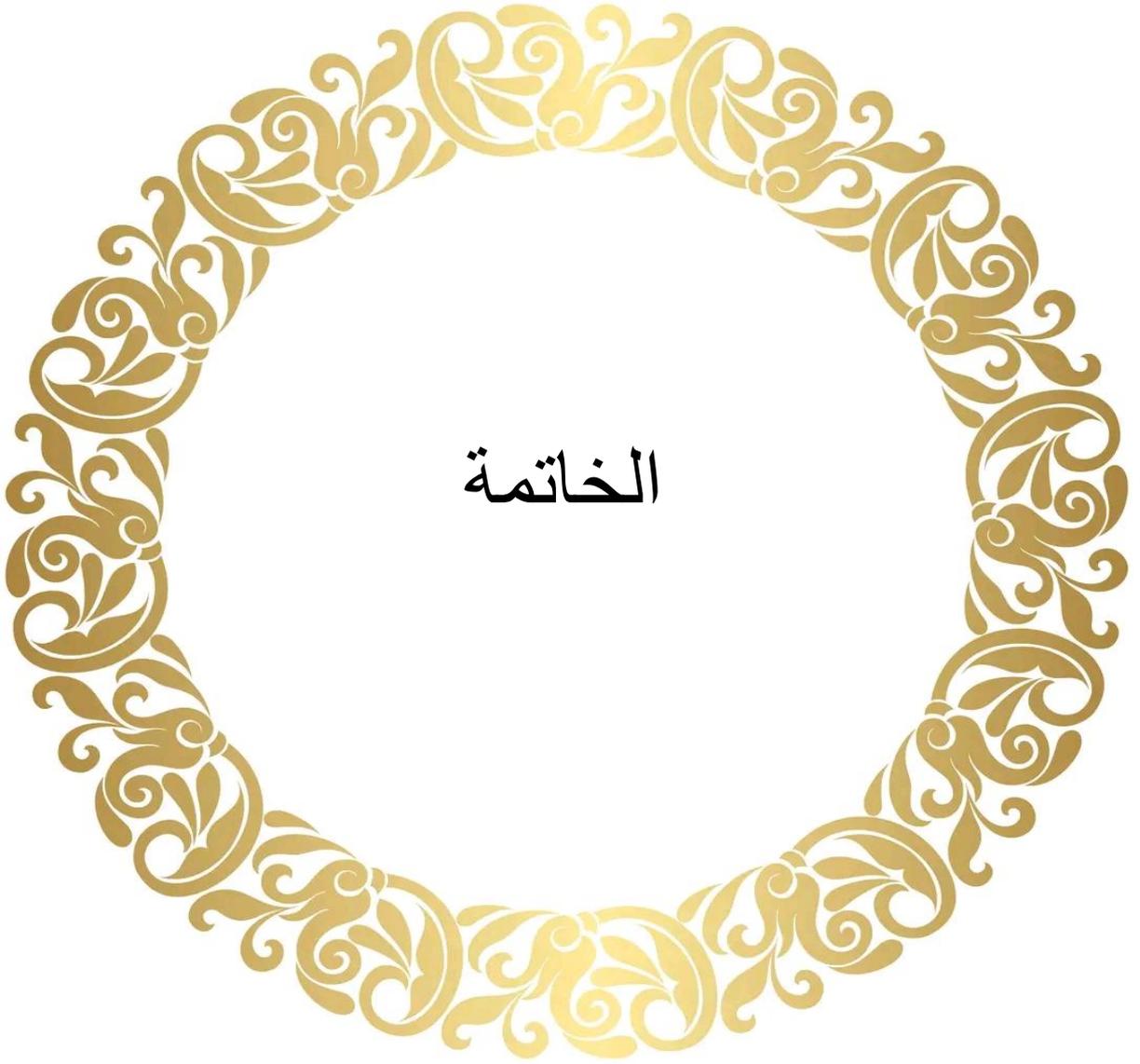
الجدول رقم(38): يبين لنا كيفية حساب نسبة الاقتراض في مؤسسة كنگاز .

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الإلتزامات	12995	12649	13333

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تحليل الوضعية المالية لمؤسسة كنگاز، فبدأنا بتقديم شامل لهان بالإضافة إلى عرض أهم أنشطتها كما قمنا أيضا بعرض الميزانيات المختصرة لها خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، ثم قمنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي التي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، كما تطرقنا الى نماذج التنبؤ أيضا. ويمكن القول إن المؤسسة تمكن من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، إلا أنها تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في تراجع أداء المؤسسة وهذا ما تم ملاحظته من خلال مختلف النسب المالية.



الخاتمة

خاتمة:

تحضى عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بأهمية كبيرة، لما له من دور فعال في تحقيق أهدافها وتطويرها وكذا تجنب المخاطر التي تواجهها، حيث تعمل على إصدار مجموعة من القوائم المالية تفسر فيها وضعها المالي وذلك لكسب ثقة المتعاملين معها من خلال معرفتهم بحقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وكل هذا يتم باستخدامها للتحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية في كل مؤسسة اقتصادية تسعى وراء مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الاقتصادي، من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب الحديثة سواء كانت كمية أو نوعية، وترتبط نتائج الدراسة بجودة المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، حيث أن قلة المعلومات أو عدم دقتها يؤدي إلى التأثير على مصداقية النتائج المتوصل إليها.

إن استعمال أدوات التحليل المالي التقليدية التي تعتمد على النسب وأسلوب المقارنات وتحليل التغير والاتجاه تعطي نتائج ساكنة وتعتبر عن فترة معينة، فلا يمكن للمحلل المالي التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلالها، وهذا العمل يجعل المحلل يدرس جانب مالي واحد من الجوانب المالية وإهمال البقية مما يؤدي إلى نتائج مطلقة وتتسم بحالات عدم التأكد، غير أن اهتمام الشركة بتطبيق المنهج الحديث في التحليل المالي الذي يعتمد على مجموعة من الأدوات الرياضية والإحصائية التي تسمح بتقليل حالات عدم التأكد، يعطيها مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة في المجتمع كما يعتبر نوع من أنواع الإشهار لها مما يؤثر على قرارات الأفراد وخاصة المستثمرين .

اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى:** بالرغم من أن التحليل المالي التقليدي يعمل على تقديم خدمات جيدة للمؤسسة الاقتصادية تمكنها من استدراك أخطائها وحماية نشاطها من الخسارة الآنية واستقطاب عدد من المستثمرين، لكنه تميز بالسكون مما جعل نتائجه غير دقيقة ويتحللها احتمال الخطأ، حيث إذا كانت المؤسسة تعمل في بيئة دائمة التغير أو شديدة التنافسية فإن نتائج تحليلها تكون تاريخية ولا تعبر عن النتائج المستقبلية وكذا محدودية المعلومات المتحصل عليها منه، لأنه يركز على البيانات المالية المتاحة فقط كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التغير في مستويات الأسعار ويتجاهل المعلومات الغير نقدية ويعتمد بشكل كبير في نتائجه على قدرة المحلل في تفسير النتائج لا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة مما يؤدي للوقوع في الاختلافات بين وجهات النظر ولا يواكب التطورات الحاصلة في المجتمع الاقتصادي حيث أن إجراء تغيير طفيف في محاسبة المؤسسة يجعل أدواته عاجزة عن القيام بعملها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى: يقتصر التحليل المالي التقليدي في دراسة وضعية المؤسسة في المدى القصير .

- **الفرضية الثانية:** تعتبر أدوات التحليل المالي الحديثة أداة فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فهي مكملة لأدوات التحليل المالي التقليدي، حيث تحدد نقاط القوة والضعف للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل المالي مع تقييم أسهمها في السوق المالي.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها معرفة كيفية مساهمة أدوات التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالوضع المالية المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية، رغم ذلك لم تصرح المؤسسة الوطنية لقطاع كنفاز لعمالها باستخدام أدوات التحليل الحديثة لاستعمالها في تقييم أداء المالي للمؤسسة الوثائق لأسباب لم يتم إعلامنا بها من طرف المؤطر.

- **الفرضية الثالثة:** بالرغم من حداثة خاصية التحليل المالي الحديث بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلا أن القوائم المالية التقليدية المعدة من طرف الشركة الوطنية لقطاع كنفاز التي بدورها ترسل نتائجها إلى الشركة الأم مؤسسة سونلغاز مكنتنا من القيام بالدراسة خاصة المعلومات المتعلقة بالأسهم والسوق المالي والمساهمين كون المؤسسة مدرجة في البورصة مع امتلاكها لموقع خاص بنشر قوائمها المالية وكل المعلومات المتعلقة بنشاطها، مكن كل باحث أو مستثمر من سهولة الحصول على ما يحتاجه من بيانات مالية وغير مالية للقيام بتشخيص السياسة المالية المتبعة ومعرفة الواقع الإنتاجي لها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة: القوائم المالية الشركة الوطنية لقطاع كنفاز توفر معلومات كافية للقيام بالتحليل المالي الحديث.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية نستنتج ما يلي:

- ✓ حققت الشركة الوطنية لقطاع كنفاز ارتفاع في القيمة العادي لأشهر سنة 2019 وهذا يعمل على تعزيز ثقة المستثمرين وطمأنتهم.
- ✓ تمكن شركة كنفاز من تخطي العقبات التي توجهه بكل سلاسة بفضل التحليل المالي. تراجع الأرباح السنوية والصفية للمجمع خلال سنتي 2018 و 2019 مقارنة بسنة 2017، لكن هناك تقارب بينها خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على الاستقرار في العملية الإنتاجية والتسويقية .
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار حالة الشركة من حيث كفاءة الإدارة وعلاقتها بالعاملين فيها والموردين والزبائن .
- ✓ ساهمت التكنولوجيا المطبقة في شركة كنفاز في تطوره ازدهاره وجعله الرائد في المجال انجاز القنوات نقل و توزيع الغاز في البلاد .
- ✓ إبراز علاقة التكامل الوظيفي بين الأدوات الكمية والنوعية للتحليل المالي الحديث وتفسير نتائجها وإعطائها مدلولها الاقتصادي، إلا أن شركة كنفاز لا زالت تستخدم الأدوات التقليدية في تحليلها المالي.
- ✓ برغم أن شركة كنفاز لا تستخدم الأدوات الحديثة للتحليل المالي إلا أن التحليل المالي الحديث أداة فعالة في رفع كفاءة الأداء المالي واكتشاف مواطن القوة والضعف في الوقت المناسب مع التنبؤ بالأحداث المستقبلية للمؤسسات الاقتصادية .

توصيات واقتراحات:

- ✓ لبحث عن أسواق جديدة لتوزيع خدمات الشركة الوطنية لانجاز القنوات كنفاز.

- ✓ مواكبة التطورات الحاصلة في شركة كنفاز على الصعيد المحلي والدولي.
- ✓ محاولة التقليل من استيراد المواد الأولية والاستعانة بالمنتج المحلي مع تطويره وجعله في المستوى المطلوب .
- ✓ التحفيز على تطبيق التحليل المالي الحديث في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لما له من أهمية في تطورها وازدهارها .
- ✓ تطوير بورصة الجزائر ومحاولة إدراج أكبر عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيها .

آفاق الدراسة:

وفي الأخير توصلنا إلى أن موضوع التحليل المالي الحديث مازال متشعب فنحن قمنا بدراسة جانب النظري فقط من جوانبه، ألا وهو الأدوات ودورها في تقييم الأداء المالي، ويصعب الإلمام بكل جوانب الموضوع لذا يبقى باب الدراسة فيه مفتوح، وعليه يمكن طرح المواضيع التالية:

- ✓ يجب الاهتمام بتحسين صورة المؤسسة وذلك عن طريق تحسين أداءها المالي باستخدام أساليب التحليل المالي، الذي يقف على جوانب القوة والضعف في المؤسسة ومسارها المستقبلي؛
- ✓ ضرورة إدخال التحليل المالي في الإصلاح المحاسبي هذا الأخير الذي أهمل التحليل المالي رغم أهميته في تشخيص الحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ إجراء دراسة ميدانية توضح التكامل الوظيفي بين التحليل الكمي الحديث والتحليل النوعي الحديث .
- ✓ إجراء دراسة حول تقييم الأداء المالي بالتحليل المالي الحديث بكل جوانبه في مؤسسة جزائرية .
- ✓ إجراء دراسة حول أهمية تطبيق المنهج الحديث للتحليل المالي في المؤسسات الجزائرية .
- ✓ البحث عن أسواق جديدة لتوزيع منتجات المجمع وتعزيز عملية التصدير للدول الأجنبية والعربية.
- ✓ مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصيدلة على الصعيد المحلي والدولي.
- ✓ محاولة التقليل من استيراد المواد الأولية والاستعانة بالمنتج المحلي مع تطويره وجعله في المستوى المطلوب.
- ✓ التحفيز على تطبيق التحليل المالي الحديث في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لما له من أهمية في تطورها وازدهارها .
- ✓ تطوير بورصة الجزائر ومحاولة إدراج أكبر عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيها .



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. الكتب والملتقيات:

1. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. أسامة خالد أبو الرب، اثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في بنوك الكويت، الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الدراسات العليا، 2016.
3. إلهام يحيى، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت (عين التوتة) باتنة، مجلة 3 الباحث، عدد الخامس، ورقلة، 2007.
4. توفيق محمد شريف، إعداد القوائم المالية المخططة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006.
5. حسن الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي، عمان، الأردن، 2006 .
6. حسن راوية، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
8. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 2000.
9. حوري زينب، تحليل الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلو. التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
10. خالد توفيق الشمبري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
11. خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001.

12. رميدي عبد الوهاب، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي الأداء المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصادية والمالية ، جامعة المدية، المجلد 02، العدد 07، أبريل 2007.
13. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 2002.
14. شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
15. شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة بودواو، الجزائر، 2009.
16. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
17. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء مجلة الباحث، العدد 07 ،جامعة الجزائر، 2010
18. طارق عبد العال حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الانتماء نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2006.
19. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، عمان الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006.
20. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقسيم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5 ، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي، ديسمبر 2018.
21. عبد الستار الصياح، سعود العامري، " الإدارة المالية (أطرحة نظرية وحالات العملية)"، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
22. عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية 3 العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.

23. عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، العدد الأول، نوفمبر، 2001
24. عبد المنعم محمد، أبو عبيدة طه، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية، جامعة المشرق العربي، تخصص محاسبة مقال في المحلة العربية للنشر العلمي، العدد 21، 22 تموز 2020.
25. عبد الوهاب رميدي، علي سماح، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار هومة، الجزائر، 2011.
26. عيسى عبد الحميد ، تقييم الأداء المالي بواسطة التحليل المالي الكمي الحديث ،مذكرة ماسّت كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، فرع العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسات، 2016 / 2017.
27. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007.
28. عدون ناصر دادي، مراقبة التسيير و الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1999.
29. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، 2016.
30. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008.
31. قادر عبد الرحمان، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 8، العدد 26، 2012 .
32. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16.
33. مجيد محمد كرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المراهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
34. محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2017.
35. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

36. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009.

II. المذكرات والاطروحات:

1. الويزة طير، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2 جامعة البويرة، 2014
2. نصر الدين النمري، تحليل و خلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية و دوره في تقييم و قيادة الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015.
3. موسى نوفل، تقييم أداء الشركاء الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة 1991- 2000، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، المفرق، 2002.
4. أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية، مذكرة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، 2015.
5. أيمن الحائك، جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي FCS و دوره في تفعيل التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015.
6. بن حمو عصت محمد، طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل إستراتيجية الخصخصة، مذكرة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
7. بوقابة زينب، التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات -NCA-Rouiba"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

8. حنان رزاق سالم ، تحليل خزينة القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي، شهادة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018 – 2019.
9. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.
10. دونالد ووترز، 101، طريقة لتطوير أداء الشركات، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع مصر، 2002.
11. رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مؤشرات تقييمه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
12. صفاء بوضياف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة دكتوراه، تخصص مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2017/2018.
13. صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل ، 2011.
14. عبد النور بومخلوف، تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الائتتاب في شركات النامين على الأضرار، مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015-2016.
15. علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.
16. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، شهادة ماجستير، تخصص إدارة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 – 2011.

17. فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال والتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، الكويت، 2016.
18. محمود الخاليلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، دائرة المكتبة الوطنية، الجامعة الأردنية، 1998.



قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

Annexe 1 : compte de résultat par nature U= DA

Désignation	2018	2017
Ventes et produits annexes	3 878 303 643,51	2 247 550 364,57
Prestations fournies production énergie et matériel	974 100 840,20	1 118 186 033,99
Variations stocks produits finis et en cours	1 697 402,16	250 183 205,05
Production immobilisée	0,00	
Subvention d'exploitation	0,00	
I - Production de l'exercice	3 880 001 045,67	2 497 733 569,62
Achats consommés	721 774 641,40	454 097 407,97
Prestations reçues production énergie et matériel	- 974 100 840,20	- 1 118 186 033,99
Services extérieures et autres consommations	809 902 233,14	677 458 972,92
II - Consommation de l'exercice	- 1 531 676 874,54	- 1 131 556 380,89
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	2 348 324 171,13	1 366 177 188,73
Charges de personnel	1 461 554 119,77	1 164 039 794,21
Impôts, taxes et versements assimilés	68 584 818,07	34 955 893,27
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	818 185 233,29	167 181 501,25
Autres produits opérationnels	35 719 871,48	22 034 925,84
Autres charges opérationnelles	41 104 028,31	37 394 607,24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	507 335 004,65	444 817 400,95
Reprise sur pertes de valeur et provisions	509 180 459,07	257 205 246,13
V - RESULTAT OPERATIONNEL	814 646 530,88	- 35 790 334,97
Produits financiers	621 855,05	892 167,93
Charges financières	23 915 481,09	45 083 376,86
VI - RESULTAT FINANCIER	- 23 293 626,04	- 44 191 208,93
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	791 352 904,84	- 79 981 543,90
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00	

impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	151 603 273,32	- 43 111 540,12
Autres impôts sur les résultats	0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 425 523 231,27	2 777 865 909,52
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 3 785 773 599,75	- 2 814 735 913,30
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	639 749 631,52	- 36 870 003,78
Eléments extraordinaires (produits)	0,00	
Eléments extraordinaires (charges)	0,00	
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	639 749 631,52	- 36 870 003,78

الملحق رقم 02:

Annexe 1 : compte de résultat par nature U= DA

DESIGNATION DES COMPTES	Note	2019	2018
		Net	Net
Chiffred'affaires	27	4 134 125 410,65	3 878 303 643,51
Variation stocks produits finis et en cours	27	321 091 271,77	1 697 402,16
Prestations fournies production energie et matériel		931 537 941,96	974 100 840,20
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I - Production de l'exercice		4 455 216 682,42	3 880 001 045,67
Achats consommés	28	908 964 657,46	721 774 641,40
Prestations reçues production energie et matériel		931 537 941,96	974 100 840,20
Services extérieurs et autres consommations	29	1 208 525 731,86	809 902 233,14
II - Consommation de l'exercice		2 117 490 389,32	1 531 676 874,54
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		2 337 726 293,10	2 348 324 171,13
Charges de personnel	30	1 912 068 103,53	1 461 554 119,77
Impôts, taxes et versements assimilés	31	75 229 366,39	68 584 818,07
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		350 428 823,18	818 185 233,29
Autresproduitsopérationnels	32	261 802 042,37	35 719 871,48
Autres charges opérationnelles	33	51 255 502,78	41 104 028,31
Dotations aux amortissements et aux provisions	34	460 566 117,48	507 335 004,65
Reprise sur pertes de valeur et provisions	35	147 875 599,24	509 180 459,07
V - RESULTAT OPERATIONNEL		248 284 844,53	814 646 530,88
Produits financiers	36	166 182,54	621 855,05
Charges financiers	37	6 527 691,46	23 915 481,09
VI - RESULTAT FINANCIER		-6 361 508,92	-23 293 626,04
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		241 923 335,61	791 352 904,84
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		53 241 490,37	151 603 273,32

TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 865 060 506,57	4 425 523 231,27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 676 378 661,33	3 785 773 599,75
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		188 681 845,24	639 749 631,52
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		188 681 845,24	639 749 631,52

الملحق رقم 03:

Annexe3 : Tableau des flux de trésorerie:

DESIGNATION DES COMPTES	Note	2019	2018
		Net	Net
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Virements de fonds			
Encaissements reçus des clients		4 597 221 503,45	4 450 842 463,38
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		4 374 995 996,36	3 564 952 497,34
Intérêts et autres frais financiers payés		140 837 696,29	49 760 369,62
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		188 192 787,60	159 515 521,16
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-106 804 976,80	676 614 075,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-106 804 976,80	676 614 075,26
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		630 240 880,00	25 644 033,33
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		112 379 899,35	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-517 860 980,65	-25 644 033,33
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		324 894 405,06	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		173 536 013,68	310 676 829,56
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		350 000 000,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		501 358 391,38	-310 676 829,56

Incidence des variations de taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		155 552,88	603 909,31
Variation de trésorerie de la période (A + B + C)		-123 152 013,19	340 897 121,68
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		616 992 861,20	276 095 739,52
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		493 840 848,01	616 992 861,20
Variation de trésorerie de la période		-123 152 013,19	340 897 121,68
Rapprochement avec le résultat comptable			

Annexe 2 : Bilan Actif, Passif exercice 2018**BILAN ACTIF U=DA**

ACTIF	brut 2018	amortissement 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Frais de développements immobilisables				
Logiciels informatiques et assimilés	9 944 842,46	9 766 799,46	178 043,00	495 973,13
Autres immobilisations incorporelles				
Terrains	35 496 993,43		35 496 993,43	35 496 993,43
Agencements et aménagements de terrains	27 040 222,89	26 926 549,38	113 673,51	142 091,88
Constructions (Batiments et ouvrages d'infrastructure)	416 588 490,74	397 761 976,51	18 826 514,23	21 538 055,27
Installations techniques, matériel et outillage industriel	5 150 620 590,31	4 885 744 600,39	264 875 989,92	328 609 354,78
Autres immobilisations corporelles	2 597 360 727,73	2 488 192 333,01	109 168 394,72	162 609 926,71
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	0,00		0,00	0,00
Titres mises en équivalence - entreprises associées				
Titres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	8 462 150,00		8 462 150,00	8 087 730,00
Impôts différés actif	103 396 230,32		103 396 230,32	90 598 450,61

TOTAL ACTIF NON COURANT	8 348 910 247,88	7 808 392 258,75	540 517 989,13	647 578 575,81
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 087 211 732,76	28 946 289,11	1 058 265 443,65	1 204 847 628,93
Clients	10 627 055 760,06	192 056 083,82	10 434 999 676,24	10 397 512 036,55
Créances sur sociétés du groupe et associés	508 603 886,56		508 603 886,56	544 336 389,77
Autres débiteurs	236 894 402,30	15 529 115,19	221 365 287,11	54 020 317,37
Impôts	88 543 177,81		88 543 177,81	47 632 450,39
Autres actifs courants	0,00		0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	624 454 879,78		624 454 879,78	287 419 582,09
Compte transitoire**	0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT	13 172 763 839,27	236 531 488,12	12 936 232 351,15	12 535 768 405,10
TOTAL GENERAL ACTIF	21 521 674 087,15	8 044 923 746,87	13 476 750 340,28	13 183 346 980,91

الملحق رقم 05:

BILAN PASSIF U=DA

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		450 000 000,00	450 000 000,00
Autres fonds propres		183 000 000,00	183 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		801 579 037,00	801 579 037,00
Résultat net		639 749 631,52	- 36 870 003,78
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 1 246 288 189,11	- 1 209 418 185,33
compte de liaison**		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		828 040 479,41	188 290 847,89
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		228 314 553,62	532 208 559,08
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		333 348 835,37	430 624 654,25
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		561 663 388,99	962 833 213,33
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		8 523 944 588,05	9 056 077 405,39
Impôts		313 543 141,25	280 225 448,93
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		751 110 658,44	764 552 226,10
Autres dettes		2 490 986 065,56	1 920 043 996,70
Trésorerie passif		7 462 018,58	11 323 842,57
Compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		12 087 046 471,88	12 032 222 919,69
TOTAL GENERAL PASSIF		13 476 750 340,28	13 183 346 980,91

Annexe 2 : Bilan Actif, Passif exercice 2019**BILAN ACTIF U=DA**

Actif	Note	2019 Brut	2019 Amort-Prov	2019 Net	2018 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	7	7 015 268,00	6 890 277,80	124 990,20	178 043,00
Immobilisations corporelles					
Terrains	5	32 041 979,13		32 041 979,13	35 496 993,43
Bâtiments	6	416 588 490,74	400 473 517,55	16 114 973,19	18 826 514,23
Agencement et aménagement de terrains	8	27 040 222,89	26 954 967,75	85 255,14	113 673,51
Installations techniques, matériel et outillage industriels	8	5 571 161 177,26	4 839 576 786,20	731 584 391,06	264 875 989,92
Autres immobilisations corporelles	8	2 614 402 190,84	2 339 374 957,45	275 027 233,39	109 168 394,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	9	8 686 000,00		8 686 000,00	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	10	6 714 500,00		6 714 500,00	8 462 150,00
Impôts différés actifs	11	133 339 265,55		133 339 265,55	103 396 230,32
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		8 816 989 094,41	7 613 270 506,75	1 203 718 587,66	540 517 989,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	12	1 379 013 349,92	23 971 157,04	1 355 042 192,88	1 058 265 443,65
Créances et emplois assimilés					
Clients	13	10 169 248 256,24	186 419 391,31	9 982 828 864,93	10 434 999 676,24

Autredébiteurs	14	430 008 266,78	15 529 115,19	414 479 151,59	221 365 287,11
Impôtsassimilés	15	205 078 436,16		205 078 436,16	88 543 177,81
Autres créances et emplois assimilés					
Créances sur sociétés du groupe et associés	14	617 139 437,98		617 139 437,98	508 603 886,56
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	16	494 895 862,95		494 895 862,95	624 454 879,78
TOTAL ACTIFS COURANTS		13 295 383 610,03	225 919 663,54	13 069 463 946,49	12 936 232 351,15
TOTAL GENERAL ACTIF		22 112 372 704,44	7 839 190 170,29	14 273 182 534,15	13 476 750 340,28

BILAN PASSIF U=DA

Passif	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	17	450 000 000,00	450 000 000,00
Autres fonds propres	17	183 000 000,00	183 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))	18	801 579 037,00	801 579 037,00
Ecart de réévaluation	19		
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		188 681 845,24	639 749 631,52
Autres capitaux propres - Report à nouveau 07	20	-683 731 401,74	-1 246 288 189,11
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		939 529 480,50	828 040 479,41
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	21	387 578 563,24	228 314 553,62
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avances	22	311 451 960,61	333 348 835,37
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		699 030 523,85	561 663 388,99
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	23	8 828 577 220,86	8 523 944 588,05
Impôts	24	108 709 567,33	313 543 141,25
Dettes sur sociétés du groupe et associés	25	1 161 771 093,44	751 110 658,44
Autres dettes	25	2 534 509 633,23	2 490 986 065,56
Trésorerie Passif	26	1 055 014,94	7 462 018,58
TOTAL PASSIFS COURANTS III		12 634 622 529,80	12 087 046 471,88

TOTAL GENERAL PASSIF		14 273 182 534,15	13 476 750 340,28
----------------------	--	-------------------	-------------------